مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

مظاهر التجديد النحوي عند أبي أوس الشمسان

Manifestations of grammatical renewal of Abu Aus Al-Shamsan.

د. صالح بن محمد الصعب

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

Dr. Saleh bin Mohammed Al-Sa'ab

Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 23/5/2022 تاريخ ارسال التعديلات: 10/10/2022 تاريخ القبول:28/3/2023

Received:23/5/2022 Revised:10/10/2022 Accepted: 28/3/2023

الملخص: حاول بعض اللغويين المحدثين السير على خطى أسلافنا بالاجتهاد في المسائل النحوية بما استجد لهم من أدوات بحثية، ومن هؤلاء أبو أوس إبراهيم بن رشيد الشمسان، فجاء هذا البحث ليبحث عن مظاهر الجِدة في آرائه النحوية. ولتحقيق هذا الهدف بدأ البحث بتمهيد حول أطر التجديد النحوي في العصر الحديث، ثم أعقبه فصل تناولت فيه نظريته المتكاملة في حركات الإعراب في العربية، وهي نظرية فارق فيها مذهب النحاة؛ إذ يرى أن حركات الإعراب ست حركات، ثلاث منها قصيرة وثلاث طويلة، ولا يرى أن الحروف تنوب عن الحركة. ثم في الفصل الثاني تناولت مذهبه في إعراب الأدوات أو الأسماء التي يرى أنه لا محل لها من الإعراب كاسم الإشارة والاستفهام وغيرهما، وفي الفصل الثالث درست مسائل متفرقة له فيها آراء جديدة كقوله بالعمل الشكلي وأن التوكيد المعنوي من البدل والجملة الخبرية المشروطة وغيرها، وحاولت في الفصل الرابع أن أجد موقع أبي أوس في التجديد النحوي بين المحدثين وحاولت أيضًا استنباط العوامل التي أثرت في آرائه كاستيعابه لآراء النحاة قديمهم وحديثهم، وكاطلاعه على الدراسات الحديثة والإفادة منها وتواضعه العلمي بالإفادة من أقرانه وشجاعته العلمية. ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتاج والتوصيات، وكان من أهم النتائج أن أبا أوس من المجددين الإصلاحيين، وصور التجديد عنده جاءت على صور ثلاث، فقد تبدو برأي جديد لم يسبق إليه، أو بالتوسع برأي قديم أو حديث والتنظير له، وقد تبدو بتعليل جديد لرأي قديم.

الكلمات المفتاحية: إبراهيم الشمسان، التجديد النحوي، تجديد النحو، حركات الإعراب، الحركات القصيرة والطويلة.

Abstract:

This research attempts to highlight the manifestations of novelty in the grammatical opinions of Abu Aus Ibrahim bin Rashid al-Shamsan, and "novelty", in his opinion, has several manifestations. It may imply an unprecedented new opinion or expand into an old or modern opinion and theorise it, and it may theorizing also seem like a new clarification for an old opinion. To achieve this target, the research began with a chapter in which I tried to devise the factors that influenced Abu Aus's opinions as his understanding of the points of view of the ancient and modern grammarians. His acquaintance with recent studies and gaining benefits from them and his scientific humbling to benefit from his peers and his scientific audacity. Then, in the second chapter, I dealt with his integrated theory of the declension cases in Arabic, a theory in which he differed from the grammarians' doctrine. He believes that there are six declension cases, three of which are short and three are long, and he does not see that the letters act on behalf of the declension cases. In the third chapter, I dealt with his doctrine of the articulation and declension of articles or nouns that he considers to have no place in the parsing, such as the demonstrative pronouns, interrogative words, and others. In the fourth chapter, I studied separate issues in which he has new opinions, such as his perspective concerning the formal action, that the implicit emphasis is from the appositive and the conditional statement sentence, and that the imperative verb is not a verb. Then, I concluded the research with a conclusion that mentioned the most important findings and recommendations.

Keywords: Abu Aus Al-Shamsan, Revival of grammar, Mood endings, Diacritics.

Doi: https://doi.org/10.54940/ll10793967

1658-8126 / © 2023 by the Authors.

Published by ***J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.***

معلومات التواصل : صالح بن محمد الصعب

البريد الالكتروني الرسمي : Sa.alsaab@qu.edu.sa

المقدمة

إن العلوم تنمو وتزدهر بالتراكم المعرفي منذ عرف الإنسان التدوين، وما فتئ العلماء في التخصصات كلها يضعون جديدًا أو يفصلون قديمًا، أو يعقبون على رأي مردود أو يجوِّدون رأيًا غير محكم أو يعللون رأيًا قديمًا بتعليل جديد.

وقد كان هذا ديدن العلم والعلماء قديمًا وحديثًا، وإن كان بعضهم يضيق بالجديد وآخرون يزدرون كل قديم ويطّرحونه، لكن طبيعة العلم لا تنقاد لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، بل من طبيعته الأصالة والنمو والتجدد والتنوع.

وقد حاول اللغويون العرب في عصرنا هذا التجديد في علوم اللغة كلها، وكان منهم من أحيا القديم وبجّله ولم يقبل من أحد أن ينقده أو يجدد فيه، ومنهم من جاء بنظريات أو مبادئ من الغرب وطبقها على اللغة وازدرى جهود القدماء واستخف بهم، ومنهم من وفق بين الأمرين، فأحيا القديم وبجله وانتفع من الدراسات الغربية وجدد في علوم اللغة منطلقًا من مبادئ القدماء في أصولهم النظرية أو مستعينًا ببعض المبادئ اللسانية الحديثة، وأحد أعيان الفريق الثالث هو أبو أوس إبراهيم الشمسان حفظه الله.

واجتهادات أبي أوس وتجديداته مبثوثة في كتبه، وهذا البحث الذي بين يديك يحاول رصد أهمها ودراستها ومعرفة منطلقاتها والعوامل التي يتكئ عليها في اجتهاداته. وآراؤه التجديدية في كتبه ومقالاته يمكن ردها إلى ثلاثة أنواع:

1- رأي جديد لم يسبق إليه، كقوله إن (إن وأخواتها) تنصب المبتدأ شكليًا ويبقى المبتدأ مبتدأ، وقوله إن اسم الإشارة لا محل له من الإعراب.

2- رأي قديم أو حديث، لكن أبا أوس جدده وتوسع فيه وقعد له، كرأيه في حركات الإعراب؛ إذ طُرح بعض هذا الرأي عند بعض المحدثين.

3- تعليل جديد لرأي قديم كتعليله للفاعل الذي سد مسد الخبر.

وقد أشار أبو أوس إلى بعض هذا في مقدمة كتابه (مسائل نحوية)، قال: «وهذه المسائل كانت تعرض لي أثناء القراءة أو التدريس، وليس ما كتبته فيها ترديدًا وتكرارًا لما ورثناه، بل محاولة صادقه للاستفادة من ذلك التراث والانطلاق منه لشرح غامض أو استيفاء نقص أو إيجاد بديل أراه نافعًا، وحاولت معاودة النظر في مقولات النحويين ومناقشة أفكارهم وإبداء الرأي الذي قد يوافقني فيه بعض القراء وقد يخالفني غيرهم مدفوعين بسطوة ما ألفوه من الأحكام المقررات والأقوال المشهورة المتداولة، ومعلوم في العقل أن الشهرة والتداول لا تعني صحة الشيء، فكثير من شؤون البشر التي أطبقوا على مزاولتها يتبين زيفها عند التحقيق، وليست كثرة اتباع أمر من الأمور بدليل على سلامته وصحته، فالناس أكثر ما يكونون أسرًا للعادة والإلف.

والنحو العربي الشامخ ببنائه ثمرة جهود أجيال من النحويين العظام الذين نفخر بهم ونحس الضآلة أمام صنيعهم الذي نحن عالة عليه، ولكن الواجب يدعونا لمواصلة جهودهم وأن نسير على خطاهم ونسلك سلوكهم الذي كان من أوضح معالمه إبداء الرأي والشجاعة في الخلاف والاختلاف وتحري الحكمة وترك التعصب»[1].

وقد جاء البحث بمقدمة وتمهيد وأربعة فصول قصيرة وختم بخاتمة، ففي التمهيد تناولت أطر التجديد النحوي في العصر الحديث، وتناولت في الفصل الأول أطروحته الشاملة لحركات الإعراب في العربية، وهي أطروحة فارق في بعضها أقوال النحويين القدماء والمحدثين، وتناولت في الفصل الثاني مذهبه في إعراب الأدوات، التي منها عنده اسم الإشارة واسم الاستفهام والشرط وغيرها؛ إذ له فيها رأي غير رأي النحاة، وفي الفصل الثالث جمعت مسائل شتى لا تنتظم تحت باب واحد اجتهد فيها أبو أوس بما لم يسبق إليه، والفصل الرابع تناولت فيه موقعه من التجديد النحوي بين المحدثين، ودرست أهم العوامل التي رأيت أنها أثرت في تناول أبي أوس للمسائل اللغوية بشكل عام وأثرت في منهجه.

وقد درست سامية بنت علي الحربي جهود أبي أوس اللغوية في رسالتها (جهود إبراهيم الشمسان اللغوية: دراسة وصفية)، وهي دراسة شاملة لجهوده في علوم مختلفة، كجهوده الصرفية والنحوية والصوتية وفي بعض الأمور المتعلقة باللغة كقضية محاربة العربية ورأيه في تيسير النحو والترجمة والتعريب وغيرها، وتختلف دراستنا هذه عن دراستها بالآتي:

- بحثنا يدرس القضايا النحوية ولا يتجاوز ذلك، ودراستها للقضايا النحوية وغيرها.

- اكتفت سامية في دراستها من القضايا النحوية بقضية التعدي واللزوم والجملة الشرطية وحروف الجر، وفي بحثنا هذا تجاوزت المسائل هذه لغيرها.

- تناولتُ في هذا البحث العوامل التي أثرت في اجتهادات أبي أوس، لعلي وغيري من طلبة العلم أن نقتدي بها ونؤطر بها بحوثنا ودراساتنا، وهو أمر لا تجده في دراسة سامية.

ولسجى طعامنة رسالة قيمة بعنوان إسهامات إبراهيم الشمسان في الدرس اللغوي، وهي قريبة من تقسيمات دراسة سامية الحربي، إذ جعلت الفصل الأول للمباحث النحوية والفصل الثاني للمسائل الصرفية والصوتية والفصل الثالث للمسائل الدلالية، وخلصت دراستها إلى أن «آراؤه تتسم بالجدة خاصة فيما يتعلق بالتعليل ومغايرة التفسير في بعض آراء من سبقه»[2].

وتلتقي دراستنا بدراستها بأربع مسائل نحوية (علامة إعراب المضاف إلى ياء المتكلم، عمل إن، إعراب أيها، إعراب اسم الإشارة)، ومع هذا فإن تناول المسألة كان مختلفًا، إذ حاولت دراستنا البحث عمن قال بمثل آراء أبي أوس في المسألة واختلفت كذلك بتحليلها.

ولمحمد عبده فلفل بحث موسوم بـ(قراءة نصية لمعاني حروف الجر عند الشمسان)، تناول فيه آراء أبي أوس في كتابه (حروف الجر: دلاليتها وعلاقتها)، ناقش فيه فلفل عدة قضايا، أهمها دلالة المعنى الوظيفي عند الشمسان وتناول كذلك معاني حروف الجر عنده والتضمين وتأثير العلل الأورسطية في توجيهات بعض النحاة لدلالة بعض حروف الجر، لكن دراسته على أهميتها لا تلتقي بدراستنا هذه.

وكتب أبي أوس كثيرة، لكن الذي يتصل منها ببحثنا، منها: مسائل نحوية، من شجون اللغة، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، شؤون لغوية،

مساحة لغوية، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي، والأخير مسودة كتاب منشورة في موقع أبي أوس.

ومن البديهي عند عرضنا للمسائل أن نبدأ بعرض رأي النحاة ثم رأي أبي أوس ليتبين وجه الجدة.

تمهيد: أطر التجديد النحوي في العصر الحديث.

مرت الأمة الإسلامية بسنوات طويلة من التراجع العلمي قبل سنة (1900م) وكان هذا التراجع على جميع الأصعدة وفي جل الأماكن تقريبًا، حتى بدأ الشعور بالحاجة إلى التجديد يظهر عند بعض العلماء في العلوم الشرعية كالشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ثم الشيخ محمد عبده رحمه الله وطلابهما وغيرهم من العلماء في الأقاليم الأخرى.

وقد بدأت دعوات التجديد في العربية أول الأمر بدعوات من بعض المستشرقين وغير المتخصصين كلطفي السيد وقاسم أمين وسلامة موسى لكنها دعوات لا تقوم على أساس متين؛ إذ دعا بعضهم لهجر الفصحى واستعمال العامية ودعا آخرون إلى استعمال الحروف اللاتينية مكان العربية ودعا بعضهم لاطراح الإعراب؛ لأنه لا فائدة له[3].

وقد شعر بعض العلماء المحافظين بمشكلة في تدريس النحو، فوضع بعضهم كتبًا تقرب النحو للمتعلمين ككتاب (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) لرفاعة الطهطاوي وكتاب (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية) لأحمد المرصفي و(جامع الدروس العربية) للشيخ مصطفى الغلاييني (1912م)، ويظهر هذا الأمر واضحًا في مقدمته للكتاب إذ يقول: «فلما رأينا الحاجة ماسة إلى وضع كتب في العلوم العربية سهلة الأسلوب واضحة المعاني، تقرب القواعد من أفهام المتعلمين، وتضع العناء عن المعلمين عمدنا إلى تأليف (الدروس العربية)، فأصدرنا منها أربعة كتب للمدارس الابتدائية وثلاثة كتب للمدارس الثانوية»[4].

وأحسب أن هذه الحاجة الماسة التي رآها الشيخ الغلاييني هي الشرارة التي حركت الدراسات اللغوية في العصر الحديث، فقد كان تعليم النحو محصورًا في المدارس الدينية كالأزهر وغيرها، التي كان طلابها يحفظون المتون العلمية حفظًا، لكن التعليم توسع في هذه اللحظة التاريخية بانتشار المدارس النظامية، فوجدت المؤسسات التعليمية مشكلة بانتقاء ما يدرس من النحو للطلاب العاديين الذين لم يعتادوا على الدراسة التقليدية كطلاب الأزهر.

وهذا الشعور بالحاجة نراه يتكرر كثيرًا في كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، الذي يراه كثير من الدارسين أول كتاب في تجديد النحو في العصر الحديث، فهي الدافع الأول له لتأليف الكتاب، وتحدث عنها في غير موضع من المقدمة وحتى الخاتمة، ففي المقدمة يقول: «وإذا جئنا إلى مدارس الناشئين كانت المشكلة في تعليمهم أشد وأكد؛ فهو على ما تعلم من بعد تناوله وصعوبة مباحثه قد جعل المفتاح إلى تعلم العربية، وكتب على الناشئ أن يأخذ بنصيبه منه منذ الخطوة الأولى في التعليم الابتدائي والثانوي»[5]، وفي الخاتمة يقول: «والفكرة التي شرحناها تيسر النحو وتقربه إلى الطالب، وتقتصد عددًا من أبوابه، وتستغني عن كثير من مباحثه، ثم تضع القواعد على أساس مستقر من الصلة بين الإعراب والمعنى، فإذا أخذ الطالب بمراقبة تلك الصلة ونبه إليها، كان قريبًا أن تكون منه بمنزلة السليقة»[6].

لكني أظن أن أول دراسة علمية تجديدية هي التي قدمها المستشرق الألماني برقشتراسر في كتابه (التطور النحوي للغة العربية)، الذي كان أصله محاضرات ألقاها في كلية الآداب في الجامعة المصرية سنة 1929م، فقد تناول في هذا الكتاب مباحث كثيرة منها الأصوات في العربية كعلامات الإعراب وغيرها وتحدث أيضا عن الأبنية والتراكيب وقد استعان بالدراسات المقارنة بين اللغات السامية لتفسير بعض الظواهر في العربية فكانت له اجتهادات عديدة.

ثم ألف بعد ذلك إبراهيم مصطفى كتابه إحياء النحو في سنة 1937م، نقد النحاة فيه ودعا إلى تيسير النحو، وأظن أن إبراهيم مصطفى تأثر بمحاضرات برقشتراسر؛ لأنه كان أستاذًا في كلية الآداب وقت إلقائها، وقد ذكر في المقدمة أنه عمل على كتابه سبع سنوات، وهذا يعني أنه بدأه في سنة 1930م أو أواخر 1929م.

ثم تلت ذلك مرحلة قدم فيها بعض العلماء دراسات متفرقة كإبراهيم أنيس وتمام حسان وشوقي ضيف وإبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي وعبد الرحمن أيوب وغيرهم.

ولكني أميل إلى تقسيم تجديد النحويين في العصر الحديث إلى قسمين كبيرين:

1- تجديد من خارج النظرية النحوية العربية:

وهم أولئك اللغويون الذين درسوا النظريات الغربية ثم حاولوا تطبيقها على اللغة العربية، فجاؤوا بنحو صوري جديد يفسر الظواهر اللغوية في اللغة العربية على نحو يختلف عن نظرية النحو العربي التي ورثناها من أسلافنا، من هؤلاء أحمد المتوكل الذي طبق نظرية النحو الوظيفي(*) لسيمون ديك على لغة العربية في مؤلفات كثيرة(**)، وعبد القادر الفاسي الفهري(***) الذي طبق نظرية النحو التوليدي التحويلي على العربية وغيرها.

2- تجديد من داخل النظرية النحوية العربية:

وهؤلاء نستطيع تقسيمهم إلى ثلاثة أقسام:

أ- سلفيون: وهذا القسم عظَّم النظرية النحوية العربية، وتابع القدماء في مؤلفاتهم واكتفى بتغيير طرق عرض القواعد وبالتنقيح وتيسير العبارة أو بشرح المتون النحوية القديمة، منهم على سبيل المثال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتاب جامع الدروس العربية، وعباس حسن في كتاب النحو الوافي.

ب- إصلاحيون: وهؤلاء رأوا أن النظرية العربية جيدة، ولكن فيها بعض النقاط التي تحتاج إلى تحسين، فاجتهدوا في بعض المسائل وحاولوا التخفف

(*) النحو الوظيفي هنا لا يعني النحو التعليمي كما يذهب الذهن إليه، بل هو نظرية لسانية مختلفة.

(**) انظر على سبيل المثال كتابيه: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، والوظائف التداولية في اللغة العربية.

(***) انظر كتابه: اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية.

مما يمكن التخفف منه، فهم لا يدعون إلى التخلي عن النحو العربي، ولكن لتهذيبه، منهم شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو)، فقد وضع مدخلًا في بداية الكتاب بيّن فيه الأسس التي أنشأ الكتاب عليها وقد التزم بها في كتابه، فقد أعاد تقسيم أبواب النحو وألغى الإعراب التقديري والمحلي وجعل العلامات الإعرابية كلها أصلية لا ينوب بعضها عن بعض، كما وضع بعض التعريفات والضوابط الدقيقة.

ويرى كثيرون أن شوقي ضيف من الناقدين للتراث؛ لنقده نظرية العامل، لكني أراه من القسم الثاني (إصلاحي)؛ لأنه حافظ على النحو واشتغل على تيسيره، ولم يصنع كما صنع إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وتمام حسان.

ج- ناقدون: رأى جلهم أن النظرية النحوية العربية معيبة ويجب تركها.

وبعض العلماء في هذا القسم ينطلقون من مدارس لسانية كالاتجاه الوصفي، لكني لا أظن أنهم جاؤوا بنموذج نحوي صوري جديد كالمتوكل والفهري مثلًا، فهم مع اجتهادهم ومحاولاتهم لتبديل النحو العربي إلا أنهم في ظني لم يخرجوا من النظرية العربية، ويمكن أن نلخص أغلب جهودهم على النحو الآتي:

- إبراهيم مصطفى: دعا في كتابه (إحياء النحو) إلى عدة أمور منها: رفض نظرية العامل والعلامات الإعرابية الفرعية وتقسيم جديد للتوابع، وأهم ما دعا إليه أن الضمة علم على الإسناد والكسرة علم للإضافة والفتحة ليست بعلامة إعرابية، بل تستعملها العرب للخفة.

- إبراهيم أنيس: وقد ذهب في كتابه (أسرار اللغة) إلى أن الأصل في أواخر الكلمات أن تكون ساكنة وإنما جيء بالحركات للتخلص من الساكن وأن هذه الحركات ليست لها معان عند العرب، وهو بهذا يرفض نظرية العامل.

- تمام حسان: وهي أنضج محاولات هذا القسم، وفيها دعا تمام حسان إلى رفض نظرية العامل التي تعتمد على قرينة الإعراب فقط، واقترح نظرية القرائن التي تعتمد على القرائن اللفظية والمعنوية ومنها العلامة الإعرابية، وأعاد تقسيم الكلم في العربية.

- عبد المتعال الصعيدي: وقد انتقد الصعيدي في كتابه (النحو الجديد) المحاولات السابقة له كمحاولة وزارة المعارف المصرية، واقترح تجديدات مختلفة كإلغاء باب البناء والتخفيف من نظرية العامل، ورفض أن يربط الباب النحوي بالعلامة العربية؛ لذلك لا يرى بأسًا من نصب المبتدأ ورفع المفعول.

الفصل الأول: علامات الإعراب.

المواقع الإعرابية للكلمة في الجملة لها حالات إعرابية، والحالات الإعرابية لها علامات إعرابية تتغير حسب النوع الصرفي للكلمة، فكلمة (الولد) في جملة (جاء الولدُ) موقعها الإعرابي (فاعل) وحالتها (الرفع) وعلامة الرفع (الضمة)، وكلمة (الولدان) في جملة (جاء الولدان) موقعها الإعرابي (فاعل) وحالتها (الرفع) وعلامة الرفع (الألف)، إذن المواقع الإعرابية واحدة والحالات واحدة، لكن العلامات تتغير حسب النوع الصرفي للكلمة.

الجدول رقم (1).

الكلمة	موقع إعرابي	حالة إعرابية	علامة إعرابية
الولدُ	فاعل	الرفع	الضمة
الولدان	فاعل	الرفع	الألف

أ- علامات الإعراب عند النحاة:

للنحاة في نوع العلامات وعددها مذاهب من أشهرها:

- رأي البصريين: يرون أن علامات الإعراب الأصلية الضمة والفتحة والكسرة والسكون (حذف الحركة)، أما الحروف فنائبة عنها وجودًا وعدمًا.

- رأي الكوفيين: ذهبوا إلى أن الحركات والحروف هي علامات إعراب أصلية.

قال الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو: «قد قلنا إن الإعراب دال على المعاني، وإنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه. فهو عندنا حركة. نحو الضمة في قولك هذا جعفرٌ، والفتحة من قولك رأيت جعفرًا، والكسرة من قولك مررت بجعفرٍ. هذا أصله ومن المُجمَع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب. فلو كان الإعراب حرفًا ما دخل على حرف. هذا مذهب البصريين. وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفًا، فإذا كان حرفًا قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف»[7].

والزجاجي يعني بالإعراب علامات الإعراب، وقد كرر هذا في غير موضع من كتابه[8].

وقد استقر المتأخرون على مذهب البصريين، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

فارفع بضم، وانصبن بفتح * واجرر بكسر كـ«ابغِ» نيل الربح

واجزم بتسكين ونائبًا يرد * غير الذي ذكرته فلا تزد[9]

ثم قال شارحًا ذلك:

«ونبه على الأصل، والنائب في كل واحد من وجوه الإعراب، فالضمة في الرفع أصل، وتنوب عنها، الواو والألف والنون، والفتحة في النصب أصل، وتنوب عنها: الألف، والياء، والكسرة وحذف النون، والكسرة في الجر أصل، وتنوب عنها الياء، والفتحة، والسكون في الجزم أصل، وينوب عنه الحذف»[10].

ب- علامات الإعراب عند إبراهيم الشمسان[11]:

العلامات عند أبي أوس ست حركات، ثلاث قصيرة (الضمة، الكسرة، الفتحة)، وثلاث طويلة (ضمة طويلة، كسرة طويلة، فتحة طويلة)، ولا يرى أن ثبوت النون أو حذفها أو حذف حرف العلة من الحركات، ولا يرى كذلك أن الحروف تنوب عنها أو أن الحركات ينوب بعضها عن بعض.

فالأصل عند النحاة أن علامات الإعراب تكون حركة وما ينوب عنها، وعند أبي أوس أن الحركات قصيرة أو طويلة، والقول إن الحركات قصيرة وطويلة قول شائع عند المحدثين، لكن جلهم درس هذا من الناحية

الصوتية(*)؛ أي في حالة كون الحركة جزءًا من الكلمة لا علامة إعراب.

ولكننا نرى في الواقع اللغوي خروجًا عن كون العلامات الأصلية هي الحركات كما عند النحاة أو كونها هي الحركات فقط كما عند أبي أوس، وقد عالجه النحاة بالنيابة والتقدير وعالجه أبو أوس بتفسيرات مختلفة وضحها بالكتابة الصوتية.

وقد ذكرنا في بداية هذا المبحث أن النوع الصرفي للكلمة يحدد نوع العلامة التي تكون فيها، لذلك سنعرض لأنواع الكلمات التي تتغير حركاتها عن العلامات الأصلية المتفق عليها، ونرى الفرق بين رأي النحاة ورأي أبي أوس:

1- الأسماء الستة:

للنحاة فيها مذاهب عدَّة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها معربة بعلامتي إعراب، ففي حالة الرفع تعرب بالضمة والواو وفي النصب الفتحة والألف وفي الجر الكسرة والياء، وذهب البصريون إلى أن الواو والألف والياء حروف إعراب، وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنها دلائل إعراب، أما المازني فذهب إلى أنَّها ناشئة عن إشباع حركات الإعراب وليست حركات[12]، وقال السهيلي أنها حروف إعراب نشأت من إشباع حركتها قبل إضافتها، وهذا الإشباع جاء ليعوض المحذوف من الكلمة[13].

وذهب أبو أوس إلى أنها ليست حروف إعراب ولا دلائل إعراب، بل حركات طويلة:

أَبُ + كَ > أَبُو + كَ

أَبَ + كَ > أَبَا + كَ

أَبِ + كَ > أَبِي + كَ

وهذه الأسماء الستة هي أكثر أنواع الإعراب الفرعي التي تؤيد مذهب أبي أوس في مطل الحركات؛ لأن الضمة إذا مطلت أصبحت واوًا والفتحة في حالة النصب إذا مطلت صارت ألفًا والكسرة إذا مطلت صارت ياءً؛ لذلك وجدنا أن بعض القدماء كما مر يذهبون هذا المذهب.

2- المثنى وجمع المذكر السالم:

لخص الزجاجي[14]، وأبو البركات الأنباري[15] مذاهب النحاة في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم (و، ا، ي) على النحو الآتي:

- ذهب الكوفيون أن الحروف (و، ا، ي) هي علامات الإعراب، ووافقهم على ذلك قطرب من البصريين.

- رأى جمهور البصريين أنها حروف إعراب مثل الدال من (زيدٌ)، قال سيبويه: «واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفْع قد ينتقل إلى الفعل»[16]، وقد يُفهم من ذلك أن الحركة مقدرة في حرف الإعراب، لكن ابن جني نفى ذلك ونسبه لسيبويه[17].

- ذهب الأخفش والمبرد والمازني أنها ليست علامات إعراب والا حروف إعراب، لكنها تدل على الإعراب.

- وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو علامة الإعراب.

- قيل إن أبا أسحاق الزجاج يرى أن المثنى والجمع مبنيان.

- استقر متأخرو النحاة على أنها حروف نابت عن حركة الإعراب[18].

أما أبو أوس فيرى أنها حركات إعراب ممطولة[19]، فضمة المفرد مُطلت في الجمع وحُرِّكت نون التنوين:

عَمْرُنَ > عَمَرُوُنَ > عَمَرُوُنَ

وعلة تحريك النون أنه عندما مطلت الحركة القصيرة والنون ساكنة تكون في الكلمة مقطع طويل مقفل، وفي هذا ثقل على المتكلم، فحركوا النون ليكوّنوا مقطعًا جديدًا ويتخلصوا من الثقل:

الجدول رقم (2).

عَمْرُوُنَ	عَمَرُوُنَ
عَمْرُ/ نَ	عَمْرُ/ نَ
ص ح ص/ ص ح ح ص	ص ح ص/ ص ح ح / ص ح

وجعلوا حالة الجر مشتركة بين النصب والجر؛ لأن الفتحة الطويلة أصبحت علامة للمثنى المرفوع:

عَمْرِنَ > عَمَرِيِنَ > عَمَرِيِنَ

أما المثنى فقد ذهب أبو أوس إلى أن هذه الألف في الرفع هي مطل لفتحة المفرد ثم كُسرت نون التنوين هروبًا من التماثل بين الفتحة الطويلة وفتحتها[20]:

عَمْرَنْ > عَمَرَنَ > عَمَرَنَ

وقد صُيرت الفتحة الطويلة علامة للرفع لأن الضمة الطويلة كانت علامة رفع جمع المذكر، وهذا الذي ذهب إليه أبو أوس من مطل الفتحة أشار إليه الزجاجي وإلى ضده (تقصير الألف)، وهو يعدد الأوجه المحتملة للمسألة، قال: «إن قال قائل: لم جُعل رفع الاثنين بالألف ومن المتفق عليه أن الألف منها تولد الفتحة التي هي علامة النصب؟ لأن أكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف. فالفتحة من الألف والضمة من الواو، والكسرة من الياء. وقد قال بعضهم: الألف من الفتحة، والياء من الكسرة، والواو من الضمة، وعلى المذهبين جميعاً فالألف بالنصب أشكل، فكيف فضلتها لرفع الاثنين، ولا مجانسة بين الضمة والألف، وعدل بها عن النصب الذي هي به أشكل»[21]، ثم أجاب عن هذا التساؤل بأن الواو أعطيت الجمع؛ لذلك

(*) انظر مثلًا: العربية الفصحى لهنري فليش، ودراسات في علم أصوات العربية لداود عبده، والصوائت في العربية: دراسة فونيتيكية حاسوبية لكاظم شبوط، والصوائت الطويلة في العربية بين الحركة والسكون لعلي المشري.

لم يعط المثنى الواو لكي لا يلتبس به، والياء ألصق بالجر لذلك أعطيت للجر، فلم يبق لرفع المثنى إلا الألف[22].

لكني أظن أن التماثل بين الفتحة الطويلة والقصيرة ليس مشكلة كما ذهب إليه أبو أوس لسببين؛ الأول أن الفتحة الطويلة غير مجاورة للفتحة القصيرة المفترضة على النون؛ إذ النون تفصل بينهما، والثاني لأنهم لا يفرون من التماثل – لو افترضنا وجوده – في الممنوع من الصرف في مثل (سلمانَ، عثمانَ)، فالمقطع (انَ) في المنتهي بألف ونون من الممنوع من الصرف والمثنى في حالة الرفع – لو أن نونه مفتوحة – متطابقان من حيث الناحية الصوتية، فلا مشكلة لو اجتمعت الفتحة الطويلة مع فتحة قصيرة مع إقرارنا أن الكسرة القصيرة بعد الفتحة الطويلة أخف من الفتحة القصيرة بعد الفتحة الطويلة بشيء لا يكاد يذكر، ولا يصل إلى حد الثقل الذي نراه في حركة المنقوص مثلًا.

لكن قد يكون هذا التغيير فرارًا من التماثل مع الممنوع من الصرف في بعض الأسماء، كـ(عمرانِ، سعدانِ، بدرانِ، زيدانِ، نورانِ، حمدانِ، مهرانِ) المثناة؛ إذ لو حركت نونها بالفتح كجمع المذكر السالم لطابقت (عمرانَ، سعدانَ، بدرانَ، زيدانَ، نورانَ، حمدانَ، مهرانَ) الاسم العلم المفرد في حالة النصب والجر كما يتضح من الكتابة الصوتية:

عمران المثناة: عَمرَانِ

عمران المفرد: عَمرَانَ

وقد يكون تغيير الحركة لغير علة ظاهرة.

وعلى هذا يمكن تفسير كسر نون المثنى بالآتي:

1- كُسرت هروبًا من الثقل الناتج عن اجتماع فتحة طويلة وفتحة قصيرة.

2- كسرت هروبًا من اللبس والتماثل بين المفرد الممنوع من الصرف المنتهي بـ(ان) والمثنى.

3- كسرت لغير علة ظاهرة.

أما حالة النصب والجر، فيرى أبو أوس أنهم قد أقحموا ياءً بعد الفتحة الطويلة ثم قصروا الفتحة الطويلة لتصير فتحة قصيرة:

عَمرَانَ > عَمرَانَ > عَمرَايِنَ > عَمرَيِنَ

وقد حذفوا إحدى الفتحتين لأنه تكوّن مقطع طويل مقفل بعد إقحام الياء، فتخلصوا من ذلك بقصر الفتحة الطويلة كما حدث مع نون التنوين في جمع المذكر السالم:

الجدول رقم (3).

عَمرَايِنِ	عَمرَيِنِ
عَمْ/ رَا/ يِ / نِ	عَمْ/ رَ/ يِ / نِ
ص ح ص/ ص ح ح ص / ص ح	ص ح ص/ ص ح ص / ص ح

لكن أبا أوس لم يذكر علة لإقحام الياء.

وخلاصة رأي أبي أوس أن المثنى وجمع المذكر السالم لهما ست حالات إعراب، تقتضي ست علامات إعرابية، والإشكال أن لدينا ثلاث علامات إعرابية فقط (الضمة الطويلة، الفتحة الطويلة، الكسرة الطويلة)، لذلك ذهب أبو أوس إلى أن العرب أعطت الضمة الطويلة للمرفوع من الجمع المذكر السالم وأعطت الفتحة الطويلة للمثنى المرفوع، فبقيت الكسرة الطويلة تتقاسمها أربع حالات (النصب والجر في المثنى والجمع المذكر)؛ فأعطي الجمع في حالتيه الكسرة الطويلة وأعطي المثنى في حالتيه الفتحة المقصورة بعد إقحام الياء.

الجدول رقم (4).

نوع الكلمة	رفع	نصب	جزم
جمع المذكر السالم	ـُـ	ـِـ	ـِـ
المثنى	ـَـ	ـَي	ـَي

وبعد هذا العرض الموجز نلحظ أن تعدد آراء كبار النحاة في العلامات الإعرابية للمثنى وجمع المذكر السالم يظهر قدرًا من التردد في تفسير هذه الظاهرة، وهذا التردد له ما يسوغه؛ لأنه اجتمع في (و، ا، ي) أمور عدَّة:

1- كونها علامات صرفية تدل على العدد وعلامات إعرابية تدل على الموقع الإعرابي، وهذا لا نظير له.

2- أن العلامات جاءت قبل تمام الكلمة.

3- أن العلامة لا حرف إعراب لها.

وهذا في ظني سبب صعوبة تفسيرها.

وأظن أن هذه الأحرف نشأت أول الأمر للدلالة على العدد ثم استُفيد منها للدلالة على الإعراب، فيبدو أنهم عندما أرادوا تجاوز المفرد كان أمامهم خياران:

1- زيادة وحدات صرفية (مورفيمات) تدل على العدد، واختاروا الواو لأنه مورفيم الجمع كما في (واو الجماعة) واختاروا الألف للمثنى لأنه مورفيم المثنى كما في (ألف الاثنين)، وقد أشار إلى هذا الأنباري وهو يعدد حجج البصريين، فقال على لسانهم: «إنما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة عَلَى التثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعَتْ لذلك المعنى؛ فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حُبْلَى، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف ها هنا»[23].

2- مطل حركات المفرد ليتولد منه مورفيم إعراب وتثنية وجمع كما ذكر أبو أوس؛ وربما يُفهم من ذلك أنها تولدت في التركيب لتدل على العدد والإعراب.

لكن الراجح هو الرأي الأول؛ لأن التثنية والجمع تتولد في الكلمة قبل دخولها في التركيب وحركات الإعراب لا تكون إلا في التركيب، ولا يتصور أن المثنى والجمع لا مورفيم لهما قبل دخولهما في الجملة.

ويبدو لي أن المثنى والجمع مرا بمرحلتين:

1- المرحلة الأولى: إضافة وحدات صرفية للدلالة على العدد، وهما (ا)

للمثنى و(و) للجمع، ولم يستعملوا الياء في هذه المرحلة، قال الرضي: «وإنما أعربا(*) هذا الإعراب المعيّن، لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية، وكذا الواو في الجمع، علامة للجمع... ثم أرادوا إعرابهما، فإنَّ المثنى والمجموع متقدم – لا محالة – على إعرابهما، فجعل فيهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا، وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد، كما ذكرنا، فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما، ولم يبق من حروف اللين، التي هي أولى بالقيام مقام الحركات، إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء، فلم يبق للنصب حرف، فأتبع الجرّ، دون الرفع، لكونهما علامتي الفضلات»[24].

2– المرحلة الثانية: بعد استعمالهما في التركيب وقع لبس في التفريق بين الفاعل والمفعول وغيرهما، ذكر الأنباري: «أن القياس كان يقتضي أن لا تتغير كقراءة من قرأ: «إن هذان لساحران» على لغة بني الحارث بن كعب، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب الزيدان العمران» لوقع الالتباس»[25].

فأرادوا إزالة اللبس، فأصبحوا أمام خيارين:

– الأول: إضافة حركة إعراب على النون، وهذا لا مانع يمنعه من الناحية الصوتية(**)[26][27]؛ يدلك على ذلك أن من وجوه إعراب كلمة (سنون) الملحقة بجمع المذكر أن تعرب بالحركات الظاهرة على النون[28]، والمثنى من الناحية الصوتية يشبه جمع التكسير المنتهي بـ(ان)، مثل: (غلمانٌ، غلمانًا، غلمانٍ)، وهو لا يلتبس بجمع التكسير؛ لأن صيغته تسلم من التغيير والمكسر تتغير صيغته، ونخلص من هذا أن انتهاء الجمع بالواو والنون والمثنى بالألف والنون لا يمنعهما من الناحية الصوتية من قبول الحركات على النون.

– الثاني: أن يبقوا العلامة الصرفية (و، ا) على أصلها في حالة الرفع؛ لأن الرفع هو الأصل، ويميزوا ما خرج عن الأصل بإقحام الياء بعد حذف الواو والألف أو قلبهما لياء، وسُبقت ياء الجمع بكسرة للمناسبة، وجعلوا قبل ياء المثنى فتحة لتمييزه عن الجمع، فهي ليست من بقايا الألف المحذوفة أو المقلوبة، بل جيء بها لتمييز الجمع عن المثنى، أما النون فلا يعتد بها للتفريق بينهما؛ لأنها تحذف عند الإضافة(***)[29].

وقد فرقوا بين المنصوب والمجرور بالعوامل السابقة له، فالمجرور يجب أن يتصل بعامله سواء كان العامل المضاف أو حرف الجر، وهذا يشبه الضمائر، فضمير الرفع مستقل، وضمير النصب والجر مشتركان كالكاف والياء؛ إذ الضمير المجرور يعرف بالعامل أنه مجرور، نحو: كتابك، بك، أما المنصوب فيستقل ويتقدم على عامله كـ(إياك، وإياه، وإياي).

وهذا يعني أن الأصل أن يكون المثنى بالألف في كل حالاته، ويبدو أن لغة بلحارث بن كعب[30] حافظت على الأصل .

3– جمع المؤنث السالم:

علامات إعراب ما جمع بألف وتاء كعلامات المفرد إلا في حالة النصب فإن علامته تكون الكسرة، ويكاد يجمع النحاة أن الكسرة في حالة النصب نائبة عن الفتحة[31].

أما أبو أوس فيخالفهم في مسألتين، مسألة صرفية وأخرى نحوية، فالصرفية أن (ت) في هذا الجمع هي التاء المربوطة في آخر المؤنث المفرد(****)[32] وما قبلها فتحة طويلة نشأت من مطل حركة ما قبل التاء:

شَ جَ رَ تُ ن < شَ جَ رَ َ تُ ن

ثم عممت هذه الزيادة فيما لم ينتهِ بتاء مربوطة مثل (هندات وصمامات) وغيرهما[33].

وأظن أن هذا صحيح؛ يدلك على ذلك أن التاء لا تُحذف عند الإضافة كما في المثنى وجمع المذكر السالم، ولو كانت مثلهما لحذفت، بل هي تاء التأنيث التي في المفرد وهي كذلك حرف الإعراب.

أما المسألة النحوية فإنه يرى أنه ينصب بالفتحة، والكسرة جيء بها مخالفة للفتحة الطويلة؛ لأن الفتحة القصيرة بعد الطويلة أثقل من الكسرة بعد الفتحة الطويلة، وهذا حدث أيضًا في المثنى كما مر[34].

وهذا الرأي جاء عند هنري فليش من المحدثين، إذ قال: «بقي أمامنا اتجاه ثالث ينبغي التعرض له، وهو حدوث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة (ā)، والهدف من ذلك بداهة تجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة، وهذا يفسر من بين ما يفسره: قصر إعراب جمع المؤنث السالم على صورتي الرفع والجر، فيقال: فاعلاتٌ وفاعلاتٍ، دون أن يقال: (فاعلاتً) في حالة النصب، بل هي أيضا (فاعلاتٍ)[35].

لكن يبدو أن المخالفة لا حاجة لها؛ لأن بين الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة المفترضة فاصل من الصوامت وهو التاء، كذلك الثقل لا يكاد يذكر، فالجمع المكسّر في (أبيات) يكون في النصب (أبياتًا) وفي الجر (أبياتٍ) ولا نكاد نحس الثقل، رغم أن نهايته مطابقة لنهاية جمع المؤنث السالم من الناحية الصوتية فنهاية أبياتًا: (ي َ تَ َ ن)، ونهاية شجراتٍ: (رَ َ تِ ن).

(*) يعني المثنى وجمع المذكر السالم.

(**) قال الزمخشري في المفصل: «وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون. وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء إذ ذاك. قالوا أتت عليه سنينٌ». لكن ابن يعيش في شرح المفصل قيد إطلاق الزمخشري، قال: «اعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضا من نقص لحقه، نحو قولك: «سنون»، و«قلون»، و«ثبون» والشيخ قد أطلق ها هنا، والحق ما ذكرته».

(***) قال الزجاجي في الإيضاح في علل النحو: «أما النون فتسقط في الإضافة في قولك: جاءني أخواك، وأخو زيد، وبنوك، وقاضو عبد الله، فتسقط دلالتها بسقوطها، وكانت تختلط التثنية والجمع فلا يفرق بينهما وكل دليلٍ أو فارقٍ بين مسألتين كان غير لازم فالاعتماد عليه غير جائز ولا مستقيم».

(****) وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب: أولها أن التاء للتأنيث والألف للفرق بين الجمع والمفرد، وثانيها أن التاء للتأنيث والألف للجمع، والثالث وهو مذهب الجمهور أنهما للجمع والتأنيث من غير تفصيل.

لكن يبدو أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور في جمع المؤنث السالم قياسًا على جمع المذكر السالم، قال الزمخشري: «وقد أجري المؤنث على المذكر في التسوية بين لفظي الجر والنصب، فقيل رأيت المسلماتِ ومررت بالمسلماتِ، كما قيل رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين»[36].

وقد علل ابن يعيش هذا الحمل في شرحه إذ قال: «وإنما حمل النصب فيه على الجر لوجهين: أحدهما: أن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما حمل منصوب جمع المذكر على مجروره في مثل: «مررت بالزيدين»، و«رأيت الزيدين»، كذلك حمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في مثل: «مررت بالمسلمات»، و«رأيت المسلمات»، ليكون الفرع على منهاج الأصل، ولا يخالفه»[37].

وقد فعلوا ذلك في الجمع المذكر والمثنى والممنوع من الصرف وضمائر النصب والجر، وعلة ذلك كما ذكرت لك في المثنى، وهي أنه لا ضير من تطابق علامة المجرور والمنصوب؛ لأن المجرور ملاصق لعامله وبها يعرف.

4- الأفعال الخمسة:

ذهب النحاة إلى أن علامة رفع الأفعال الخمسة ثبوت النون وعلامة نصبها وجزمها حذف النون[38].

وذهب أبو أوس إلى أن هذه الأفعال تُعرف حالتها الإعرابية من وجود العوامل معها، ويعرف رفعها بثبوت نونها، ونصبها وجزمها من العامل قبلها[39].

هذا مجمل قوله أما تفصيله فعلى النحو الآتي:

- و، ا، ي: هذه الحروف التي نراها في صيغ الأفعال الخمسة هي حروف مطابقة لا فواعل للفعل ولا علامات إعراب، وهي مأخوذة من حركات الإعراب التي تكون لجمع المذكر السالم والمثنى، وهذا مستفاد من قول للسهلي، إذ أشار إلى التشابه بين الضمائر في الأفعال الخمس للجمع والمثنى وعلامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، وذهب إلى أن الضمائر أصل لعلامات المثنى الجمع[40].

ولأن الأفعال الخمسة تُقسم على ثلاثة أنواع من الفاعلين (جمع الذكور، المثنى، المخاطبة) وعلامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ثلاث علامات، فقد أخذت الصيغتان اللتان لجمع الذكور علامة رفع جمع المذكر (و)، وأخذت صيغتا المثنى علامة رفع المثنى (ا)، فلم يبق منها إلا (ي) فجعلت للمخاطبة.

- ن: النون هي نون التنوين لكنها في الأفعال ليست للتنوين، وهي هنا نظير لعلامة الإعراب لا علامة إعراب، وبقاؤها دليل على الرفع وذهابها دليل على غير الرفع، وتعرف الحالة الإعرابية للفعل بالعوامل الداخلة عليه.

وبقاء النون وذهابها يشبه بقاء النون وحذفها في جمع المذكر السالم والمثنى، فالنون فيهما تبقى عند تجرده من الإضافة وتحذف عندما يتركب تركيبًا إضافيًا، فهذه النون إذا تجرد الفعل بقيت وإذا تركب الفعل مع حرف نصب أو جزم حذفت.

الجدول رقم (5).

رأي النحاة			رأى أبي أوس		
يفعل	و	ن	يفعل	و	ن
فعل	فاعل	علامة إعراب	فعل	علامة مطابقة تدل على نوع الفاعل	نظير لحركة الإعراب

ويبدو أن أبا أوس لم يقل إنها علامة إعراب حتى لا تنكسر فرضية كون علامات الإعراب هي الحركات القصيرة والطويلة فقط، ورأيه بالنون مطابق لرأي الأخفش فيها، قال أبو الحسن: «جعل سيبويه الإعراب ثبات النون وحذفها، جعل النون إعراباً بغير حرف إعراب، وجعل الألف علامة للفاعلين، وهذا رديء، ولكن النون عندي تدل على الرفع، وحذفها يدل على النصب والجزم»[41]، ولكن أبا أوس علل ذهاب النون بتشبيهها بالإضافة في الأسماء.

وكذلك يشبه رأي الأخفش والمبرد والمازني في (الواو، الألف، الياء) في جمع المذكر السالم والمثنى(*).

5- إعراب ما انتهى بألف أو واو أو ياء:

يرى النحاة أن الحركات الإعرابية تقدر على الألف أو الواو أو الياء التي تكون في الأسماء والأفعال المعتلة الآخر[42].

وذهب أبو أوس إلى أن حركات هذه الأسماء والأفعال محذوفة مع حرف الإعراب، والألف والواو والياء التي نراها في نهاية الاسم أو الفعل ما هي إلا مطل لحركة الحرف الذي قبل حرف الإعراب جاءت عوضًا عن حرف الإعراب المحذوف[43]، كما يظهر في الكتابة الصوتية:

ع َ ص َ وُ ن > ع َ ص َ Ø ن > ع َ ص َ وَ َ

ي َ ل ق َ ي ُ > ي َ ل ق َ Ø > ي َ ل ق َ َ

ي َ د ع ُ وُ > ي َ د ع ُ Ø > ي َ د ع ُ ُ

ي َ ب ن ِ ي ُ > ي َ ب ن ِ Ø > ي َ ب ن ِ ِ

ء َ ل ق َ َ ض ِ ي ُ > ء َ ل ق َ َ ض ِ Ø > ء َ ل ق َ َ ض ِ ِ

6- الفعل المضارع المجزوم:

استقر جل النحاة على أن حذف حرف العلة هي علامة جزم المضارع المعتل الآخر، وهي عندهم علامة نائبة عن العلامة الأصلية (السكون)[44].

وقد مر بنا في الفقرة السابقة أن أبا أوس يرى أن الفعل المنتهي بألف حذف منه الحرف الأخير وعوض عنه بمطل حركة الحرف الذي قبله:

ي َ د ع ُ وُ > ي َ د ع ُ Ø > ي َ د ع ُ ُ

(*) انظر: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم من هذا الفصل.

فالواو التي في آخر الفعل (يدعو) ليست حرفًا، بل نتجت عن مطل حركة حرف العين بعد أن حُذف الحرف الأخير من الفعل، ثم بعد دخول الجازم على الفعل تُقصر الحركة الطويلة لتصبح حركة قصيرة[45]:

ي َ د ع ُ ُ > لم ي َ د ع ُ = لم يدعُ

وهو على هذا شبيه للفعل الصحيح الذي إذا جُزم حذفت حركة لامه:

ي ُ ك ت ُ ب ُ > لم ي ُ ك ت ُ ب Ø = لم يكتبْ

7- المضاف إلى يا المتكلم:

المشهور عند النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلم تقدر حركته على حرف الإعراب؛ لأن ياء المتكلم تفتقر إلى كسرة مناسبة قبلها، وقد ذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني وإن كان معربًا قبل إضافته، وياء المتكلم عندهم تكون مفتوحة أحيانًا وساكنة أحيانًا أخرى[46].

والياء عند أبي أوس لا تكون إلا متحركة، وتتحول حركة الإعراب كسرة لتماثلها(*)[47]، ثم تُحذف الياء وحركتها وتمطل الكسرة التي قبلها لتعوض الحذف[48]:

ق َ وم ُ + ي َ > ق َ وم ِ ي َ > ق َ وم ِ Ø > ق َ وم ِ = قَومي

8- التنوين:

التنوين عند النحاة خمسة أنواع، تنوين التمكين وهو التنوين اللاحق للأسماء المعربة ومنها الأعلام كمحمد وزيد، وتنوين التنكير وهو الدال على أن الاسم نكرة، وتنوين المقابلة اللاحق بجمع المؤنث السالم، وتنوين العوض الذي يكون لتعويض جملة محذوفة أو كلمة أو حرف، وتنوين الترنم الذي يلحق القوافي[49]، لكن السهيلي ذهب إلى أن التنوين للتنكير وأن الأعلام المنونة تُركت على أصلها قبل العلمية[50].

ورأى أبي أوس قريب من رأي السهيلي، فهو يرى أن التنوين علامة للتنكير، وينكر أن يكون التمكين مختلف عنه، فما يسمى الأسماء المتمكنة من الأعلام نُقلت للعلمية من أصولها المنكرة منونة وبقيت كما هي، لكن التنوين فيها فقد دلالته على التنكير، وكان الأصل أن تمنع من الصرف بعد نقلها للعلمية كما حدث مع أعلام الإناث، والتنكير عنده هو الدلالة الأصلية للتنوين، وربما انضمت لها دلالة فرعية أخرى كالمقابلة في جمع المؤنث السالم والعوض عن جملة في مثل (حينئذٍ) أو عن اسم مثل(كلٌّ)[51].

أما العوض عن حرف في صيغة منتهى الجموع من الأسماء المنقوصة مثل (غواشٍ، جوارٍ، ليالٍ) فإنه يرى أنه للتنكير لا العوض، فالكلمة كانت على وزن (فواعل)، ثم حذف لامها ومطلت الكسرة التي قبله، ثم لحقها التنوين فأصبح المقطع طويلًا مغلقًا، فقصر المقطع بتقصير الكسرة الطويلة، كما يتبين في الكتابة الصوتية للكلمة[52]:

أ- غ َ وَ َ ش ِ ي (غواشي: بياء ليست للمد، ووزنه: فواعل). >

ب- غ َ وَ َ ش ِ Ø (غواشِ: حذفت اللام ووزنه: فواعِ). >

ج- غ َ وَ َ ش ِ ِ (فواعي: مطلت الكسرة لتعويض الياء، ووزنه: فواعي). >

د- غ َ وَ َ ش ِ ِ ن (غواشٍ: نونت فصار المقطع طويلًا مغلقًا: [فواعٍ](**)). >

هـ- غ َ وَ َ ش ِ ن (غواشٍ: قصر المقطع الطويل: فواعٍ).

فالحركات عند أبي أوس قصيرة وطويلة لا غير، والإعراب يكون بقولنا: مرفوع بالضمة القصيرة في المفرد، ومرفوع بالضمة الطويلة في جمع المذكر السالم، وبالفتحة الطويلة في المثنى وهكذا، وفي حالة حذف الحركة فنقول: والحركة محذوفة كما في حالة جزم المضارع الصحيح، ومحذوفة مع حرف الإعراب في المعتل الآخر.

وعدد الحركات عنده غير عددها عند النحاة، فهي عنده ست حركات قصيرة وطويلة وتكملها السكون، ولا تكون الحركة لأكثر من حالة إعرابية إلا في الفتحة الطويلة إذ تكون لرفع المثنى ونصب الأسماء الخمسة والكسرة الطويلة تكون لنصب جمع المذكر السالم وجره وكذلك لجر الأسماء الخمسة، أما عند النحاة فتتعدد الحركات كثيرًا، وهذا جدول يوضح الفرق:

الجدول رقم (6).

علامات الإعراب عند النحاة (أصلية ونائبة)			
نوع الكلمة	**الرفع**	**النصب**	**الجر أو الجزم**
المفرد	الضمة	الفتحة	الكسرة
جمع المذكر السالم	الواو	الياء	الياء
المثنى	الألف	الياء	الياء
جمع المؤنث السالم	الضمة	الكسرة	الكسرة
الأسماء الستة	الواو	الألف	الياء
الفعل المضارع	الضمة	الفتحة	السكون أو حذف حرف العلة
الأفعال الخمسة	ثبوت النون	حذف النون	حذف النون
الاسم والفعل المنتهي بألف	الضمة المقدرة	الفتحة المقدرة	الكسرة المقدرة
الاسم والفعل المنتهي بواو أو ياء	الضمة المقدرة	الفتحة	الكسرة المقدرة
المضاف إلى ياء المتكلم	الضمة المقدرة	الفتحة المقدرة	الكسرة المقدرة

(*) ومماثلة الحركة للياء عند مجاورتها مستفاد من قول للسهيلي في نتائج الفكر في النحو.

(**) لم يكتب أبو أوس (فواعي) كما كتب أخواتها، ويبدو أن هذا سبق قلم؛ لذلك أثمته من عندي.

الجدول رقم (7).

علامات الإعراب عند أبي أوس			
نوع الكلمة	**الرفع**	**النصب**	**الجر أو الجزم**
المفرد	الضمة	الفتحة	الكسرة
جمع المذكر السالم	الضمة الطويلة	الكسرة الطويلة	الكسرة الطويلة
المثنى	الفتحة الطويلة	الفتحة	الفتحة
جمع المؤنث السالم	الضمة	الفتحة	الكسرة
الأسماء الستة	الضمة الطويلة	الفتحة الطويلة	الكسرة الطويلة
الفعل المضارع	الضمة	الفتحة	السكون (حذف الحركة)
الأفعال الخمسة	لا علامة لها	لا علامة لها	لا علامة لها
الاسم والفعل المنتهي بألف	محذوفة مع حرف الإعراب	محذوفة مع حرف الإعراب	محذوفة مع حرف الإعراب
الاسم والفعل المنتهي بواو أو ياء	محذوفة مع حرف الإعراب	الفتحة	محذوفة مع حرف الإعراب
المضاف إلى ياء المتكلم	محذوفة	محذوفة	محذوفة

وأظن أنه ليس يسلم لنا تفسير لحركات الإعراب، وأكثر ما يمكن أن نصل إليه أن نضع قاعدة أصلية ثم نرد ما خرج عنها بالنيابة والتقدير؛ لأن ظاهرة الإعراب موغلة بالقدم، يدلك على ذلك وجود إعراب المثنى وجمع المذكر السالم كما في العربية في أخواتها من اللغات السامية في نصوص قديمة جدًا تصل إلى (4000) سنة كما في اللغة الأكادية واللغة الأوقاريتية(*)، وإذا كان إعراب المثنى خرج عن الأصل المفترض فإن هذا الأصل يكون أقدم من ذلك حتى بلغ مرحلة الانقراض، وهذا يصعب علينا الوصول إليه ووصفه وتفسيره.

لكني أظن أن علامات الإعراب تسير وفق المبادئ الآتية:

– مبدأ إزالة اللبس: العلامات وضعت لتدل على الوظيفة الإعرابية، ومتى حصل ذلك بها أو بغيرها فاللغة تكتفي به.

– مبدأ الاقتصاد: تنزع اللغة للاقتصاد بالعلامات الإعرابية؛ لذلك تشترك كثير من المواضع بالعلامة الإعرابية لأنه لا يقع اللبس فيها، وهي مواقع النصب والجر ومواقع النصب والجزم؛ لأن إزالة اللبس فيها لا تكون في العلامات كالحال مع المرفوع بل تكون في العوامل، قال ابن جني: «ويدلك على رفع الْمُضَارع الَّذِي رَفعه النُّون أَنه لَيْسَ على طَرِيق قِيَاس أصُول الْإِعْرَاب حذفك النُّون فِي مَوضِع النصب فِي قَوْلك لن يقوما، أَلا ترى أَن النصب مدْخل على الْجَزْم كَمَا أَدخل النصب فِي الْأَسْمَاء الْمُثَنَّاة والمجموعة على سَبِيل التَّثْنِيَة على الْجَرّ فِي قَوْلك ضربت الزيدين والعمرين».

(*) انظر على سبيل المثال الحديث عن ذلك في: فيشر، اللغة العربية في إطار الساميات، وانظر تفصيل إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في اللغتين في بحث ياسر البستنجي: ظاهرة الإعراب في اللغات السامية.

ويدلك على ذلك تأمل هذا الاشتراك في العلامات في:

1- النصب والجر في جمع المذكر السالم.

2- النصب والجر في المثنى.

3- النصب والجر في جمع المؤنث السالم.

4- النصب والجر في الممنوع من الصرف.

5- النصب والجزم في الأفعال الخمسة.

ففي هذه المواقع اكتفت اللغة بعلامة إعرابية واحدة مشتركة؛ لأن التفريق يقع في العوامل فالمجرور يجب أن يتصل بعامله سواء كان العامل المضاف أو حرف الجر، والأفعال الخمسة نفرق بين المنصوب والمجزوم بالعامل السابق له، وهذا يشبه الضمائر، فضمير الرفع مستقل، وضمير النصب والجر مشتركان كالكاف والياء؛ إذ الضمير المجرور يعرف بالعامل أنه مجرور، نحو: كتابك، بك.

وأظن في نهاية هذا الفصل أن وصف علامات الإعراب وتفسيرها ليس بالأمر اليسير، لكننا أمام خيارين صحيحين، وربما كان رأي النحاة أدق في وصف الظاهرة وتفسيرها، لكني أرى أن رأي أبي أوس ليس بعيدًا عن رأيهم، وأظنه أيسر في التدريس، فالحركة إما طويلة أو قصيرة إن نُطق بها، أو محذوفة إن لم تسمعها، ولعلنا نرى دراسة تُقسَّم فيه العينة إلى عينة تجريبية وعينة ضابطة، تدرس الضابطة النحو وعلامات الإعراب بطريقة النحاة وتدرس التجريبية النحو والعلامات بطريقة أبي أوس؛ لنرى أيسرهما.

وربما رأى بعضهم أن رأي أبي أوس فيه تكلف وغموض، لكني أعتقد أن مصدر غموض رأيه هو الجدة وإلف الناس لرأي النحاة رحمهم الله، ويزيد من الغموض قلة وضوح مفهوم الحركات الطويلة عند بعض المحدثين.

الفصل الثاني: الأسماء التي لا محل لها من الإعراب.

قسم النحاة الكلم ثلاثة أقسام، اسم وفعل وحرف، وأجمعوا على أنَّ الاسم يجب أن يحمل وظيفة إعرابية (فاعل، مفعول، مبتدأ...) إذا ورد في الجملة، ولم يستثنوا من ذلك إلا ما ندر كضمير الفصل عند بعض النحاة(**)[53]، وهذا الإجماع هو الذي جعل الخليل رحمه الله يرى أن نزع الاسمية عما ثبتت أسميته أمر عظيم، فقال عن ضمير الفصل: «والله إنه لعظيمٌ جعلهم (هو) فصلًا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوًا؛ لأن (هو) بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس»[54].

لكنَّ أبا أوس خالف النحاة في بعض الأدوات التي عدها النحاة من الأسماء وعاملوها معاملة الاسم الظاهر، مِن هذه الأسماء:

1- اسم الإشارة:

اسم الإشارة عند النحاة يعرب حسب موقعه من الجملة والمشار إليه يكون بدلًا منه أو نعتًا.

(**) لذلك عده ابن هشام من جملة الحروف في كتابه مغني اللبيب.

ويرى أبو أوس أن اسم الإشارة أداة إشارة، والأولى عنده أن يسمى (حرف إشارة)[55]، وهو أداة وظيفية تدخل الجملة لإضافة معنى لها، ولا محل لهذه الأدوات من الإعراب، أي لا تحمل وظيفة إعرابية، والمستحق للوظيفة هو المشار إليه حتى لو لم يذكر في الجملة، ويستدل على ذلك بأن جَعْلَ المشار إليه من التوابع لا يستقيم؛ إذ التوابع فضلات يمكن الاستغناء عنها، والمشار إليه ليس هذا حاله، بل هو مراد بالمعنى ذُكر أو حُذف[56].

وإعراب جملة (هذا الرجل كريم) عنده:

– هذا: اسم إشارة لا محل له من الإعراب.

– الرجل: مبتدأ مرفوع.

– كريم: خبر.

وقد قال بقول قريب من هذا يعقوب عبد النبي في كتابه (إصلاح النحو)، إذ ذهب إلى أن علاقة اسم الإشارة المشار إليه كعلاقة ال التعريف بالكلمة، ويسمي اسم الإشارة بضمير الإشارة وهو عنده لا محل له من الإعراب إذا اجتمع مع المشار إليه، لكن إذا حُذف المشار إليه فإن ضمير الإشارة يأخذ وظيفته الإعرابية[57].

2– (أيها) في أسلوب النداء:

جعل النحاة كلمة (أيها) منادى في أسلوب النداء في مثل (يا أيها الرجل)، و(الرجل) صفة لها وإن كان هو المقصود بالنداء[58].

وقد توقف أبو أوس في هذ التحليل؛ إذ يرى أن (أيها) أداة استخدمت ليتوصل بها لنداء المعرف بأل، ولا محل لها من الإعراب، لأنها ليست هي المنادى بالمعنى وإن تلت أداة النداء (يا)، وكأن (أيها) عنده تركبت مع (يا) حتى أصبحت كلها أداة للنداء.

ولا حجة في كون (أيُّها) مضمومة؛ إذ الأصل في كل معرب عنده أن يكون مضمومًا، ولا تتغير حالته للنصب أو الجر إلا لسبب، أما (الرجل) فهو منادى عنده، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن الصفة يُستغنى عنها[59].

ولابن الوراق كلام يُشبِّه فيه (أي) بالحروف، قال بعد ذكر إعراب (أيها): «إن قال قائل: فمن أين خصت (أي) من بين سائر الأسماء المبهمة بأن جعلت وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام؟

قيل له: لأن (أيًّا) لا معنى لها في نفسها، وإنما يحسن معناها لما يضاف إليها. وأما (هذا وذاك) وما أشبههما فلها معان في أنفسها، فلما أرادوا إدخال اسم لغير فائدة في نفسه، بل للوصلة إلى غيره، كان (أيا)، إذ لا معنى له في نفسه، فكان أولى بالزيادة مما له معنى في نفسه»[60].

فأبو أوس والنحاة متفقون على أن (أيها، أيتها) جيء بها ليتوصل بها لنداء المعرف بأل، لكنه يخالفهم في إعرابها، فهم يرونها معربة لأنها منادى وما بعدها صفة وإن كان المنادى بالأصل، أما أبو أوس فيجعلها ضمن أداة النداء.

وأميل إلى رأي أبي أوس، لأن (أيها) لا معنى لها بنفسها كما ذكر ابن الوراق ولأن ما بعدها هو المنادى في المعنى، وأنا لا أرى فرقًا بين (أيا، وهيا، وأي) و(أيها) في الوظيفة، ولعل (يا أيها) حرف نداء للمعرف بأل، وإذا كان كذلك فلا حاجة للقول بإعراب (أيها)؛ لأنها حرف مبني، ولعل الذي حمل النحاة على جعل (أيها) هي المنادي أنها أُعربت فتأولوا لها.

وقد ذهب عبدالوهاب الكحلة إلى أن (أيها) زائدة لا محل لها من الإعراب، لكنه رأى أيضًا أن ما بعدها إذا كان جامدًا فهو المنادى، وإن كان مشتقًّا فهو صفة لمنادى محذوف[61]. وبعده تحفّظ عبدالعظيم هلال على إعراب النحاة لأي في أسلوب النداء وقال بعد ذلك: «لو قيل أي وصلت لنداء ما فيه أل والهاء للتنبيه والرجل منادى لكان هذا الإعراب واقعيا مطابق للمعنى»[62].

3– اسم الاستفهام:

أدوات الاستفهام عند النحاة حروف وأسماء، فالحروف لا محل لها من الإعراب، أما الأسماء فلها محل عندهم ووظيفة، فاسم الاستفهام (ما) في (ما اسمك؟) عندهم خبر مقدم و(اسمك) مبتدأ مؤخر، والاسم (من) في (من كلم محمدٌ؟) مفعول به مقدم؛ لأنهم يرون أن اسم الاستفهام يأخذ إعراب المسؤول عنه[63].

وقد ذهب أبو أوس إلى أن أسماء الاستفهام لا محل لها من الإعراب، والمسؤول عنه عنده محذوف لفظًا، وهو يعرب الجمل السابقة وجملة (من جاء) كالآتي[64]:

– ما: اسم استفهام عن الخبر لا محل له من الإعراب.

– اسمك: مبتدأ للخبر المجهول.

– من: اسم استفهام عن المفعول لا محل له من الإعراب.

– كلم: فعل ماض.

– محمد: فاعل مرفوع.

– من: اسم استفهام عن الفاعل لا محل له من الإعراب.

– جاء: فعل ماض وفاعله مجهول.

4– اسم الشرط:

أدوات الشرط عند النحاة مثل أدوات الاستفهام حروف وأسماء، وقد أعربوا الأسماء على الابتداء أو المفعولية أو الظرفية أو الجر بحرف الجر[65].

أما أبو أوس فهو يرى أنها كلها أدوات لا محل لها من الإعراب، وترد في الجملة لإضافة معنى الشرط والربط بين جملتي الشرط مع دلالة الأدوات الظرفية منها على الزمان أو المكان[66].

وقد دعا شوقي ضيف إلى ترك إعراب المبنيات – ومنها أدوات الشرط – في مقدمته لكتاب (الرد على النحاة)، إذ قال: «وينبغي أن نعرف أنه ليس كل ما نقيده في تصنيفنا الجديد للنحو، من إلغاء التفكير في محل المفردات المبنية خاصة هو أن نكتفي فيها ببيان وظائفها، بل هناك فائدة أخرى لعلها أجل شأنا وأكثر خطرا، وهي أن لا نعربها حين لا توجد حاجة إلى إعرابها ويتضح هذا في أدوات الشرط»[67]. لكن شوقي ضيف قيده بعدم وجود الحاجة للإعراب؛ لأنه – في ما يبدو لي – كان منشغلًا بتيسير

تعليم النحو للطلاب أكثر من وصف الظاهرة وتفسيرها، أما أبو أوس فيرى أن الصواب أنها نقلت من الاسمية إلى الحرفية، فهي لا تستحق الإعراب، وليس تخليه عن إعرابها بقصد التيسير.

5- الظروف المبهمة:

الظروف المبهمة عند النحاة هي ما دل على مكان غير محدد بدقة، مثل: أمام وخلف وبين وتحت وفوق وعند ووسط ووراء وخلف، وهذه الظروف عند النحاة أسماء منصوبة على الظرفية[68].

لكن أبا أوس ذهب إلى أن هذه الكلمات لها حالان:

- تكون أسماء على الأصل إذا استقلت كأن تُعرف بأل مثل (قف في الخلف) أو (انظر إلى الأمام).

- تكون حروفًا إذا جرَّت ما بعدها، فهي بهذا كحروف الجر، فليس ثمة فرق بين (الكتاب في الحقيبة) و(الكتاب تحت المكتب أو فوق الرف)، فتحت وفوق نظيرتان لفي[69].

ويبدو أن الظروف المبهمة أسماء وإن أشبه بعضها الحرف؛ لأنها تُقطع عن الإضافة، وهذا لا يكون لحرف الجر، وتقبل أل وتدخل عليها حروف الجر.

ونخلص من هذا العرض المختصر أن لأبي أوس مذهبًا خالف فيه النحاة، فالنحاة يرون أن كل اسم مستحق للوظيفة الإعرابية إذا ورد في الجملة، أما أبوس فيرى أن الأصل الصرفي للاسم لا يعطيه الحق في الوظيفة إذا استخدم في الجملة استخدامًا وظيفيًا، ويمكن أن نجمل رأيه بالنقاط الآتية:

- الأدوات كلمات تستعمل استعمالًا وظيفيًا في الجملة لإضافة معنى خاص كالاستفهام أو الشرط والإشارة وغيرهما، وتعامل هذه الكلمات معاملة الحرف دون النظر لأصلها الصرفي سواء كان اسمًا أو فعلًا، فكلمة (علا) فعل وتكون حرف جر أيضًا، فقد نقلت من الفعلية إلى الحرفية، وكلمة (أي) الاسمية نزعت من اسميتها عند استخدامها وصلة في أسلوب النداء، فالأدوات عنده تندرج تحت قسم الحرف دون النظر لأصلها، «وكان يجدر (بالحرف) الذي هو قسيم للاسم والفعل في القسمة الثلاثية للكلام، أن يكون متسعًا ليضم ما يطلق عليه الأداة»[70].

- الأدوات لا محل لها من الإعراب[71]، وإن حذفت الكلمة المستحقة للإعراب كما في اسم الإشارة.

- يهتم بأثر المعنى؛ إذ بعض الأعاريب شكلي مثل أيها وأسماء الاستفهام.

الفصل الثالث :مسائل شتَّى.

لأبي أوس بعض الآراء في مسائل شتى لا تنتظم تحت باب واحد وإن كان بعضها حول الوظائف النحوية، من أهمها:

1- تأصيل الرفع[72]:

من الأصول عند أبي أوس أن الأصل في المعرب أن يكون مرفوعًا ولا يخرج عن هذا إلا لسبب، والمنصوب والمجرور والمجزوم فروع.

فالمرفوع عنده لا يرفع بالعامل اللفظي أو المعنوي، فالفاعل مثلًا لم يرفعه الفعل والمبتدأ لم يرفعه الابتداء والمضارع لم يرفعه التجرد من العوامل، بل لأن الأصل أن يكون المعرب مرفوعًا، وبهذا يكون فارق مذهب النحاة الذين يرون أن العمل أثر لعامل لفظي، وإن لم يجدوه قدروا عاملًا لفظيًا.

أما المنصوبات فنوعان عنده، نوع ينصب لأنها فروع كالمفعولات ونوع ينصب لفظيًا بدخول حرف كإنَّ وأخواتها و(أنْ) للمضارع، والمجرور يجر بدخول حرف الجر عليه أو بتقديره وهو المضاف، ومن الحروف ما يعمل عملًا لفظيًا كالحروف الزائدة.

وهذا التأصيل للرفع يفيد في أمور منها: أنه يبعدنا عن التكلف في ما لا فائدة من ورائه كالقول بالعوامل المعنوية، إذ التأصيل أكثر إقناعًا وأيسر للتدريس وهو مبدأ معمول به في جل العلوم، كأن يقول العالم: الأصل في كذا وكذا أنه كذا ولا يخرج عن هذا الأصل إلا لعلة، وقد قال الزجاجي: «ولا سؤال أيضاً فيما جاء على بابه وقياسه: لم جاء كذلك؟ وإنما السؤال فيما خرج عن بابه وقياسه، لم صار كذلك؟»[73].

والقول به في مسألة عامل المبتدأ والخبر والمضارع والفاعل قوي في ظني؛ إذ هي عمد جاءت على الأصل، ولا يخرج المبتدأ والخبر عن هذا الأصل إلا بعد دخول عامل كإنَّ وأخواتها أو كان وأخواتها، والفاعل قد يخرج عن الرفع لفظيًا بجره بالحرف الزائد.

ويفيد هذا الرأي أيضًا بتفسير بعض الظواهر اللغوية، وقد أفاد منه أبو أوس في تفسير رفع (أيُّها) في أسلوب النداء كما مر بنا.

2- التمييز ليس وظيفة نحوية:

ذهب جل النحاة إلى أن التمييز ينصب لأنه تمييز، فهو عندهم وظيفة كالحال، لها حالة إعرابية وعلامة[74].

وأبو أوس يرى أنه منصوب على نزع الخافض، وأنه تركيب محول من الجر بمن الدالة على الجنس أو بالمضاف، ولا ينصب إلا إذا تعذر الجر، وقد انتزع هذا القول من أقوال متفرقة للنحاة كالمبرد وابن السراج[75].

ويبدو لي أن هذا قد ينطبق على الظرف أيضًا؛ إذ هو على تقدير حرف الجر (في)، وإن صح هذا فإنه قد نصب على نزع الخافض.

3- النائب عن المفعول[76]:

يحذف الفاعل أحيانًا لأغراض عدة، فينوب عنه المفعول به ويُعطى أحكامه كالحالة الإعرابية والرتبة، وإذا كان الفعل لازمًا ناب عن الفاعل الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور[77].

وذهب أبو أوس أن لدينا (نائب فاعل)، وهو المفعول به مع الأفعال المتعدية مثل (أُكرم زيدٌ)، ولدينا (نائب عن المفعول به) مع الأفعال اللازمة مثل (دُخل في الفصل).

وعلى هذا فالنائب عن المفعول به هو نائب عن نائب.

وهذا فيه نظر؛ لأن النائب يكون عن شيء كان موجودًا، والجملة ذات الفعل اللازم لا مفعول فيها حتى ينوب عنه الظرف مثلًا، فلعل عبارة النحاة أدق؛ لأن النيابة في الحالين عن الفاعل.

4- العمل الشكلي(*)[78]:

يدخل حرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد عند النحاة على الجملة الاسمية والفعلية، فيجر الفاعل والمبتدأ والخبر جرًا لفظيًا، ويبقى الفاعل على فاعليته والمبتدأ على ابتدائه والخبر على خبريته، وتقدر العلامة عليه تقديرًا، مثل: ما جاء من أحدٍ وبحسبِك درهم وليس الليل بطويلٍ[79].

وهذا أمر يوافقهم عليه أبو أوس، لكنه لا يقف عند هذا، بل يتجاوز الحروف الجارة إلى الحروف الناصبة للمبتدأ (إن وأخواتها)[80]؛ إذ لا يرى فرقًا بين حرف الجر الزائد وحرف النصب الزائد إلا في أن هذا يجر وذاك ينصب، أما اختلاف معاني الحروف الناصبة فهو متحقق في الحروف الجارة كذلك، فالباء لها معنى يختلف عن معنى رب والكاف الزائدة ومن.

فالمبتدأ عنده بعد دخول الحروف الناصبة تغير شكليًا، وبقي على ابتدائيته كما بقي المبتدأ على ابتدائيته بعد دخول (رب) عليه، وكما بقي الفاعل على فاعليته بعد دخول (من) عليه، فهو من حيث المعنى لم يتغير، ويستدل أيضًا بدخول (ما) الكافة عليها كما تدخل على حروف الجر وتكفها عن العمل.

وهو يدعو إلى إلغاء مصطلح (اسم إن)؛ لأن المبتدأ لم يتغير من حيث المعنى، بل تغير من حيث الشكل كما فُعل به مع حروف الجر، وإعرابه يكون كما يعرب النحاة الجمل الداخل عليها حرف جر زائد، فيقول في مثل (كأن محمدًا أسد):

- كأن: حرف نصب زائد يفيد التشبيه.

- محمدًا: مبتدأ منصوب لفظًا مرفوع محلًا.

- أسد: خبر المبتدأ.

إذن نحن أمام تفسيرين متوازيين لظاهرة دخول (إن وأخواتها) على الجملة الاسمية؛ إذ يرى النحاة أنها عملت تشبيهًا بالفعل، ويرى أبو أوس أنها حروف زائدة كحروف الجر الزائدة.

وقد أحال أبو أوس في مقاله حول (إن وأخواتها) إلى رأي عبد المتعال الصعيدي الذي يرى أن المبتدأ ينصب بعد دخول (إن وأخواتها) عليه، إذ قال: «ينصب المبتدأ ويرفع الخبر بعد دخول إن أو إحدى أخواتها عليه، مثل: إن الله غفور الرحيم»[81]، لكن أبا أوس عقّب على رأي الصعيدي بقوله: «فهذا قول يوهم بالاختلاف، ولكنه ليس كذلك؛ إذ يعني ما كان مبتدأ»[82]، يعني أنه كان المبتدأ وأصبح اسم إن، لكني أظن أن الصعيدي لا يعني ذلك؛ لأنه صرّح برأيه في هذه المسألة في موضع آخر من كتابه وذلك بقوله: «والذي أراه في ذلك(**) أن يقتصر على إلحاق باب كان وأخواتها وباب إن وأخواتها بباب المبتدأ والخبر، فتجمع هذه الأبواب الثلاثة في باب واحد، ويعرب اسم كان وأخواتها مبتدأ مرفوعًا، ويعرب خبرها خبرًا لهذا المبتدأ منصوبًا، ويعرب اسم إن وأخواتها مبتدأ منصوبًا، ويعرب خبرها خبرًا لهذا المبتدأ مرفوعًا؛ لأن الإعراب فرع المعنى، وقولهم في إعراب المرفوع بعد كان وأخواتها والمنصوب بعد إن وأخواتها إنه اسم لها لا معنى له، وإنما هو كلام نردده ويقلد فيه آخرنا أولنا، إذ لا معنى لكون اسم كان واسم إن أسماء لهما وكذلك لا معنى لتسمية خبرهما خبرا لهما»[83]، وهذا الرأي يشبه رأي أبي أوس لكن رأي أبي أوس أوسع منه، لأن غرض الصعيدي تيسير تعليم النحو وغرض أبي أوس وصف الظاهرة وتفسيرها، ولأن أبا أوس حلل إن نفسها لا اسمها وخبرها فقط.

وأنا أميل لرأي أبي أوس؛ لأنها لم تدخل إلا بعد تمام الجملة، ولأن المبتدأ بقي على ابتدائيته ولم يتغير إلا لفظيًا، وقد ورد عن العرب إهمالها(***)[84] ونصبها للمبتدأ والخبر كليهما[85]، ويدلك أيضًا على أن العمل فيها لفظي أن (لعل) تنصب وتجر، قال ابن هشام: «واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل «لعل» منزلة الجار الزائدة، نحو: «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل»[86]، فنحن نرى أنه مجرور وهو في موضع رفع وهو كذلك في حالة النصب، وكذلك تدخل عليها (ما) وتكفها عن العمل؛ لذلك أميل إلى رأي أبي أوس؛ إذ لا فرق بين حرف الجر الزائد وحرف النصب الزائد إلا كون هذا يجر وهذا ينصب.

وغالب الظن أن النحاة - رحمهم الله - لم يقولوا إن (إن وأخواتها) زائدة، لأن حروف الجر الزائدة قليلة في الاستعمال، أما (إن وأخواتها) فهي كثيرة في الاستعمال، فأصبحت عندهم موازية لاستعمال المبتدأ، فوضعوا لها وظيفة خاصة بها.

5- التوكيد المعنوي بدل:

التوكيد عند النحاة نوعان: توكيد لفظي وآخر معنوي، فاللفظي يكون بتكرار اللفظ، أما المعنوي فيكون بإتباع المؤكد لفظًا يدل على التوكيد كلفظي (نفس، عين) لتوكيد الذات وألفاظ الإحاطة والشمول كألفاظ (كل، جميع)[87].

وأبو أوس يرى أن التوكيد المعنوي من البدل، فهو لا يرى فرقًا بين (قرأت الكتاب كله)، و(قرأت الكتاب ثلثه) إلا في الكمية، فقولهم (كله) بدل كل من كل، كما كانت (ثلثه) بدل بعض من كل، أليس المعنى: قرأت كلّ الكتاب، وقرأت ثلث الكتاب، قال أبو أوس: «الذي أراه أن التوكيد المعنوي الدال على الشمول هو بدل كل من كل، وليكن توكيد الشمول غرضًا من أغراض البدل»[88].

وذهب إلى أن توكيد الذات (بنفس وعين) من البدل أيضًا، مثل: جاء زيد نفسه وجاء زيد عينه، وقاس ذلك على بدل الاشتمال في مثل قولهم (أعجبني زيد عقله)، قال: «في باب البدل نجدهم يجعلون من أنواعه بدل الاشتمال مثل قولك (أعجبني زيد عقله). أفلا يصح القول بأن النفس من

(*) عنوان هذا المبحث مأخوذ من قول أبي أوس في المسائل النحوية: «ويمكن القول بعد هذا التقديم والبيان أنّ الخروج من كل هذه الإشكالات إنما يكون في عدّ عمل (إنَّ) عملاً شكليًا لا يتعدى اللفظ وأنّ ما بعدها مبتدأ منصوب لفظًا كما جرّ لفظًا بعد (ربّ)، وكما جرّ خبر ليس لفظًا بالباء الزائدة».

(**) يتناول الصعيدي مسألة ضم أبواب الفاعل ونائبه والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب واحد اسمه (باب الموضوع)، وهو رأي لجنة وزارة المعارف المصرية.

(***) وقد خرّج النحاة ذلك على تقدير ضمير شأن فيها.

مشتملات زيد كما أن العقل من مشتملاته، وأنه كما قلنا ببدلية (عقله) نقول ببدلية (نفسه)؟ قد يجادل من يريد بأن بينهما فرقًا فقولك (أعجبني زيد عقله) يراد به تحديد المعجب وهو (العقل) فكأنك تُضرب عن زيد إلى (عقل زيد)، كأنك تقول: أعجبني عقل زيد، وأما في (جاء زيد نفسه) فليس من إضراب عن زيد بل هو توكيد بـ(نفس زيد). وأنت إن قلت: جاء عمرو عينه فلست تريد جاءت عين عمرو. والجواب هو أن بينهما فرقًا في المعنى، فلا جدال أن المراد بقولي (أعجبني زيد عقله) التخصيص ودفع توهم التعميم، وأما المراد بقولي (جاء زيد نفسه) أو (أعجبني زيد نفسه) فهو التعيين. وليكن هذا غرضًا من أغراض البدل، وليس من شكّ أنّ الفاعل في (أعجبني زيد عقله) غير مقصود بنسبة الفعل إليه، وأما في (أعجبني زيد نفسه) فالفاعل مقصود بنسبة الفعل إليه؛ ولكن هذا لا أراه مما يفسد عدّ المثال الثاني من البدل؛ إذ البدل أن تأتي بلفظ بدل غيره لتحقيق غرض كالتخصيص في المثال الأول والتعيين في الثاني. ونحن نعلم أن للبدل أغراضًا مختلفة منها بدل الإضراب، كقولك: أريد تفاحًا ليمونًا، فأنت أردت التفاح أولًا ثم غيرت رغبتك إلى الليمون، ومنه بدل الغلط كقولك: أريد تفاحًا ليمونًا، فأنت أردت الليمون أصلًا ولكنك غلطت فتلفظت بالتفاح، وربما يكون في تنغيم الجملة ما يشعر بأحد المعنيين»[89].

6- الفاعل الذي سد مسد الخبر:

ذهب النحاة إلى أن الاسم المشتق المسبوق بنفي أو استفهام وما بعده جمع أو مثنى لا يكون له خبر، بل فاعل سد مسد الخبر وأغنى عنه، كقولهم: أقادم المسافران؟[90].

وخالفهم العلوي، إذ ذهب إلى أن الوصف خبر مقدم وإن كان مفردًا، وقد قاس ذلك على ظواهر أخرى يخالف فيها الخبر المبتدأ، مثل اسم التفضيل في قولهم: الزيدان أفضل منك[91].

وقد وافقه أبو أوس على ذلك، لكنه خالفه في التعليل، فقد ذهب إلى «أن الوصف (قادم) هو مثل (يقدم) من حيث علاقة المسند والمسند إليه في الرتبة، فمن المعلوم أن الفعل يكون مجردًا من علامات المطابقة إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا، فيقال: يقدم المسافران، ولكن إذا تقدم الفاعل وجب أن يخلفه ما يدل عليه، فيقال: المسافران يقدمان؛ لكي يعلم أن الفعل للفاعل المتقدم ابتداءً بقرينة ألف الاثنين التي تربط الفعل بالاسم المتقدم، وهذا شأن الوصف عندي أيضًا؛ إذ نقول: المسافران قادمان، فالخبر مثنى كالمبتدأ، وهذا ضروري لبيان أنه خبر عن المبتدأ نفسه، ولكن إذا تقدم الخبر زال اللبس وتعين كونه خبرًا للمبتدأ المؤخر عنه: قادمان المسافران، ومن أجل ذلك يمكن أن نقول بجواز حذف علامة المطابقة، فيكون الخبر مفردًا كما كان الفعل مجردًا من علامات المطابقة: أقادم المسافران؟»[92].

وابن يعيش يرى أنه فاعل سد مسد الخبر، لكنه أشار إلى أن الخبر ليس محذوفًا على الحقيقة وأن (اسم الفاعل) اسم من حيث اللفظ وفعل من حيث المعنى، قال: «واعلم أن قولهم: «أقائم الزيدان» إنما أفاد نظرا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام، لأنه فعل وفاعل، و«قائم» هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى، أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: «أقائم» مبتدأ و«الزيدان» مرتفع به، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة»[93].

7- الحال مفعول فيه (ظرف):

الحال عند النحاة وظيفة مستقلة تبين هيئة الفاعل أو المفعول عند وقوع الفعل، أما أبو أوس[94] فقد أحيا قولًا للمبرد[95] ذهب فيه إلى أن الحال نوع من المفعول فيه[96].

فالحال عنده ظرف وقع فيه الفعل، كما أن ظرف المكان والزمان وقع فيهما الفعل، فقولك:

- وقف الرجل أمام البيت، أي وقف الرجل في هذا المكان.
- وقف الرجل صباحًا، أي وقف الرجل في هذا الوقت.
- وقف الرجل متعبًا، أي وقف الرجل في هذه الحال.

ومصطلح (المفعول فيه) و(الظرف) عند أبي أوس مترادفان، قال: «الذي ننتهي إليه أن المفعول فيه أو الظروف ثلاثة، ظرف الزمان وظرف المكان وظرف الحال»[97]، لكن المبرد في ما يظهر لي يفرق بينهما، إذ قال في الباب نفسه: «الفصل بين الحال والظرف أن الحال هي الاسم الأول(*) فاعلا كان أو مفعولا أو غير ذلك من الابتداء وخبره والظرف متضمن للحال وغيرها، لا يقع شيء إلا في زمان ومكان فالحال تقع في الظروف والظروف لا يقال إنها واقعة في الحال.

فإذا قلت يوم الجمعة زيد في الدار فيوم الجمعة غير زيد وقد عمل فيه استقرار زيد، وإذا قلت جاءني زيد راكبا فالراكب هو زيد وكذلك ضربت زيدا قائما وزيد منطلق راكبا فالقائم والراكب وما أشبه ذلك هو زيد فلما كان إياه عمل فيه ما يعمل في المفعول به لأنه اسم مثله.

ولما كان الظرف متضمنا لهذا وغيره وكان غيرهما في المعنى إنما هو اسم زمان أو مكان لا يخلو من كون فيها واستقرار كان الناصب لهما المعنى الذي جيء بهما من أجله»[98].

وفي اللغة: «الحالُ: كَيْنَةُ الإِنْسانِ، وما هو عليه، كالحالَة، والوَقْتُ الذي أَنْتَ فيه»(**)[99] فهي ما يكون عليه الإنسان في الحال، أي: الوضع حاليًا، أما الظرف فهو الحيز الزمني والمكاني الذي وقع فيهما الفعل، فهما مختلفان.

8- معاني الأدوات:

رصد النحاة المعاني الوظيفية لكل الحروف والأدوات في العربية، ووضعوا في ذلك الكتب المطولة(***)، وغالب الحروف عندهم لها أكثر من معنى، وهذا لا إشكال فيه، لكن أبا أوس يخالفهم في معاني بعض هذا الحروف، منها:

(*) أي: أن الحال هي عين صاحب الحال.

(**) القاموس المحيط: حول.

(***) ككتاب الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن قاسم المرادي، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.

– رُب: تدل (رب) عند النحاة على التكثير والتقليل[100]، وقد عددت عزة الشدوي أغراض رب في دراسة لها، فجعلت من ذلك التحقيق والإبهام والتنكير والتعجب وتكرار الحدث الماضي والاحتمالية والتوقع والترجي والشك[101]، وقد ذهب أبو أوس إلى أن دلالتها الحقيقية هي الاحتمال، بعد أن ناقش الدلالات التي عرضتها عزة وردها كلها إلى الاحتمال، وأن ما يفهم منه الترجي أو الشك وغيرهما إنما ينتزع من السياق[102].

– أنَّ: يرى أبو أوس أنْ «ثمة فرق أساسيّ بين (إن) المكسورة و(أن) المفتوحة؛ فالأولى تكون متصدرة لجملة مستقلة؛ فتقول: إنّ زيدًا كريم، وأما الثانية فتكون متصدرة لجملة غير مستقلة، بل هي جزء من جملة أخرى، وتؤلف مع جملتها مصدرًا مؤولًا له محل من الإعراب؛ فقد يكون فاعلًا نحو: أعجبني أنّ زيدًا كريم، أو مفعولًا نحو: عرفت أنّ زيدًا كريم، والمعنى: أعجبني كرمُ زيد، وعرفت كرمَ زيد»[103].

فالنحاة يرون أن معنى (إن) التوكيد، و(أن) التوكيد وربط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة[104]، لكن أبا أبو أوس ينفي أن يكون التوكيد معنى للحرف (أن)، ويرى أنه جيء بها فقط لربط الجملتين[105].

– أمّا: يرى النحاة أن الأداة المركبة من (أمّا) و(الفاء) في مثل: أما زيد فمنطلق، لها معان مختلفة، فقد تكون شرطية أو للتفصيل أو للخروج من شيء إلى شيء آخر أو للتوكيد[106]، أما أبو أوس فيرى أن هذه المعاني معان سياقية، لكن وظيفتها الأساسية هي تحديد المحكوم عليه وتحديد الحكم، فما بعد (أما) هو المحكوم عليه وما بعد (الفاء) هو الحكم[107].

9– الجملة الخبرية المشروطة:

تتكون الجملة الشرطية من (أداة شرط وفعل الشرط وجوابه)، والأصل أن تأتي في الجملة على الترتيب السابق، لكن هذا الترتيب قد يتغير في بعض التراكيب؛ إذ قد يُقدم الجواب وتتوسط الأداة بينه وبين فعل الشرط، والبصريون يرون أن المقدم سد مسد الجواب وليس الجواب؛ لأنه لا يجوز تقديم المجزوم على جازمه[108]، والكوفيون والمبرد أنه الجواب[109].

وأبو أوس يخالفهم بذلك[110]؛ إذ يرى أن هذا التركيب يتكون من (جملة خبرية بسيطة وأداة الشرط وفعله)، لا من جواب الشرط وأداته وفعله الشرط، فهو يفرق بين التركيبين:

– إن يدرس زيد ينجح.

– سيحضر زيد إن يدرك القطار.

ففي التركيب الأول لا يمكن أن نستغني عن ركن من أركان الشرط؛ إذ لو استقلت إحدى الجملتين لما تم المعنى، أما التركيب الثاني فيمكن أن نحذف أداة الشرط وفعله وتبقى الجملة تامة المعنى وإن فقدت معنى الشرط.

وثمة فرق آخر بينهما عنده، وهو أن الجواب في التركيب الأول (ينجح) نتيجة لتحقق فعل الشرط (يدرس)، أما في التركيب الثاني فإن أداة الشرط وفعله تكون قيدًا على الجملة الخبرية قبلها (سيحضر زيد)، وكأن المتكلم أراد أن يقيد كلامه بعدما أخبر عن حضور زيد.

الفصل الرابع: موقع أبي أوس في التجديد النحوي والعوامل المؤثرة في آرائه.

موقع أبي أوس في التجديد النحوي:

مر بنا في التمهيد أن التجديد النحوي في العصر الحديث ينقسم إلى قسمين: تجديد من خارج النظرية النحوية العربية، وتجديد من داخل النظرية النحوية، والمجددون من داخل النظرية النحوية ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: سلفيون، إصلاحيون، ناقدون.

وأبو أوس ليس من المجددين من خارج النظرية النحوية العربية؛ لأنه لم يأت بنموذج نحوي جديد كأحمد المتوكل وعبد القادر الفهري، وليس من السلفيين الذين اكتفوا بالشروح وتيسير المتون، وليس كذلك من الناقدين وإن نقد أحيانًا نظرية العامل، فلم يبق على ذلك إلا أن يكون إصلاحيًا؛ لأنه حاول إصلاح بعض الخلل الذي رآه في بعض المسائل النحوية، ولم يدع إلى نظرية جديدة أو هدم النظرية النحوية العربية.

وهو بهذا يشبه النزعة التجديدية عند شوقي ضيف، لا النزعة التجديدية عند إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وتمام حسان ومهدي المخزومي.

والتأثير والتأثر بين المنشغلين بالعلم الواحد أمر طبعي، بل هو دليل على تفاعل العالم في حقله وأمانته العلمية، وقد بدا لي من تتبع مظاهر التجديد عند أبي أوس ما يأتي:

– تأثر أبو أوس بالسهيلي، وهو أحد الأئمة المجددين في النحو العربي، وقد ورد في هذا البحث بعض المسائل التي تدل على ذلك، وتأثر كذلك بداود عبده وجواد الدخيل في مسألة علامات الإعراب وبأستاذه تمام حسان.

– جل الآراء التي اجتهد بها أبو أوس هو أصيل بها، وإن وردت عند غيره من المحدثين، دلني على ذلك ما يأتي:

1– أنني سألته شخصيًا عن مسألة اطلاعه على رأي شوقي ضيف في أدوات الشرط ورأي عبدالوهاب الكحلة في إعراب (أيها)، ورأي يعقوب عبد النبي في أسماء الإشارة، فنفى اطلاعه عليها، وحتى مع وجود هذا التوارد فإن معالجة أبي أوس للمسألة تكون مختلفة في الغالب، فجل المحدثين انشغلوا بمسألة تيسير النحو على الطلاب، حتى وصلوا للخلط بين النحو العلمي والنحو التعليمي[111]، أما أبو أوس فيفرق بينهما، فلا يُعدل النظرية النحوية لتناسب المتعلمين، بل يختار منها ما يناسب المتعلمين.

2– أن منهج أبي أوس في مسألة الإحالة والإفادة من غيره واضح جدًا، فهو لا يتردد بذكر من أفاد منهم حتى لو سماعًا، كما نجد في كتابه مسائل نحوية عندما ذكر (قاعدة اللغة أعم من قواعدها)، قال أبو أوس عند إيراد هذه القاعدة: «تعلمت هذه المسألة من أستاذنا تمام حسان وكنت أناقش معه طالبه محمد القرشي»[112]، ومصادر كتبه المطبوعة ومراجعها مليئة بكتب المحدثين من وافقهم أو خالفهم، فمنهجه أنه يحيل إلى كل من أخذ عنه، وإن ترك الإحالة فهو لم يطلع على هذا الرأي، وقد سألته أيضًا عن هذا فأكد لي أن هذا منهجه في كل ما كتب.

العوامل المؤثرة في آراء أبي أوس:

يبدو من الفصول الماضية أن صور التجديد في كتب أبي أوس ومقالاته على ثلاثة أنواع:

1- رأي جديد لم يسبق إليه، كقوله إن اسم الإشارة لا محل له من الإعراب.

2- رأي قديم أو حديث، لكن أبا أوس جدده وتوسع فيه وقعد له، كرأيه في حركات الإعراب؛ إذ طُرح بعض هذا الرأي عند جواد الدخيل(*).

3- تعليل جديد لرأي قديم كتعليله للفاعل الذي سد مسد الخبر.

والمتتبع لآراء أبي أوس واجتهاداته ربما يستنبط بعض العوامل التي كانت مؤثرة فيها ومنتجة لها، منها:

1- استيعاب التراث وآراء النحاة في المسألة التي يتناولها بالدراسة، وحدة الذهن التي حباه الله إياها، فتراه يحيط بالمسألة، ثم يتعمق بفهمها وشرحها، ثم يخرج منها بقول إن تأملته وجدته في الغالب رأيًا قيمًا، وأوضح مثال على هذا كتابه (الجملة الشرطية عند النحاة العرب)، فأنت إذا قرأته وجدته محيطًا بكل ما يتصل بالجملة الشرطية ومذاهب النحاة، ولم يقف عند الوصف والإحاطة بمذاهب النحاة كما قد يُفهم من العنوان، بل ذهب إلى أبعد من هذا بالتفسير والترجيح وأقوال لم يسبق لها، كقوله بالجملة الخبرية المشروطة وغيرها.

2- اطلاعه على الدراسات الحديثة العربية منها والأجنبية والإفادة منها، وهذا ما قد يعاب على بعض المعاصرين الذين لا يلتفتون إلى بعض ما استجد بوقتنا من أدوات بحثية ومبادئ لسانية قد يفسر بها بعض ما جاء في التراث من أقوال، ويحل بها ما يستعصي من المسائل، من ذلك استعانته بالمقاطع الصوتية لتفسير التغيير الذي حدث لنون المثنى وجمع المذكر السالم، وكاستعانته بالكتابة الصوتية لتوضيح نظريته في حركات الإعراب، وأفاد منها كذلك في مسائل صرفية عديدة.

3- التواضع والانتفاع بغيره من المحدثين، وهذه الميزة نادرة في المتعاصرين قديمًا وحديثًا، وقد قيل «المعاصرة حجاب»، لكن أبا أوس يفيد من غيره إن رأى أن رأيه صواب وإن كان معاصرًا، من ذلك انتفاعه ببعض أقوال داود عبده مثل أن الألف في وسط الكلمة أصلها همزة[113]، فقد بنى عليه أبو أوس رأيه الخاص في بعض مسائل صرفية، ومن ذلك الانتفاع من رأي جواد الدخيل في مسألة حركات الإعراب.

4- الشجاعة العلمية، ويبدو ذلك من اجتهاداته وتجديداته وقول ما يؤمن به، وهو يعلم أنه قد يهاجم من بعض اللغويين، وربما بدا ذلك لك من الاقتباس الذي اقتبسته من مقدمة كتابه (مسائل نحوية) وقد مر ذلك في مقدمة البحث، ومن تابع أطاريحه في منتدى الفصيح وغيره ربما وجد بعض ذلك في ردود مخالفيه، الذين يصل الحال ببعضهم إلى تجاوز الرد العلمي إلى المساس بالذوات(**).

ومن مظاهر شجاعته العلمية الرجوع عن الرأي إن بدا له أنه ليس بصواب(***)[114].

5- مراعاته لأصول منهجية مهمة، منها:

أ- اللغة أعم من قواعدها(****)[115]، وهذا الأصل يعني أنه قد يرد في استعمال المتكلمين ما يخالف القواعد العامة للغة التي انتزعها اللغويون من الاستعمال الغالب للغة، مثل أن يرد الفاعل منصوبًا[116] ونحو ذلك.

وهذه القاعدة من أهم القواعد المنهجية التي تساعد اللغوي في التعامل مع ما لا ينضبط من الاستعمال، وهي على وضوحها تغيب عن أذهان بعض اللغويين عند تناول هذه المسائل، فتراهم يتأولون ويتكلفون ويبعدون النجعة، وقد تجد من لا عمق له في علوم اللغة يتخبط إن ورد في القرآن ما يخالف القاعدة العامة، حتى إنها أصبحت من الشبه التي يتداولها بعضهم.

من أمثلة تطبيقه لهذا المبدأ قوله في حديثه عن تخريج النحاة لآية (إن هذان لساحران): «وأما تأويلات النحويين فكلها لا تسلم من الاعتراض، وهي واضحة التكلف وأن هدفها إبقاء (إنّ) عاملة في مثل هذا النص. وكان الأولى بهم أن يتجنبوا ذلك، ويصفوا الظاهرة كما هي فيقولوا إنّ القرآن في هذا الموضع ترك استعمال النصب بالحرف (إنّ) وهذا استعمال خاص يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا شأن المسموعات، فما خرج منها عن القواعد روي كما ورد وقبل على أنه من جملة اللغة الفصيحة، ولكنه لم يلتزم القاعدة العامة. وفي القرآن أمثلة أخرى خالف استعماله فيها القاعدة العامة كما في منع (أشياء) من الصرف في قوله تعالى: (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ) [المائدة:101]. إذ حق أشياء أن تصرف مثل أنباء. أو صرف الممنوع منه في قوله تعالى: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) [الإنسان:4]. إذ حق (سلاسلًا) أن تمنع من الصرف لأنها جمع على صيغة منتهى الجموع»[117].

وقد استعمل أبو أوس هذا الأصل أيضًا لتفسير ما ورد من رفع المستثنى بعد (إلا) في الجمل التامة المثبتة، وهذا مخالف للأصل، فالأصل أن يكون ما بعدها منصوبًا في هذا الحال، فقال في تخريج (كل أمتي معافى إلا المجاهرون): «أما الذي أميل إليه فهو أن ما بعد (إلا) في كل تلك المُثُل مستثنى؛ ولكنه جاء مخالفًا في حركة إعرابه للقاعدة، ومثل هذا الاستعمال التراثي يُقبل في اللغة، ولكن لا يُقَعَّد عليه، واللغة أوسع من قواعدها، ولسنا بهذا محتاجين إلى التأويل أو التفسير بشيء قد يكون فيه بعد كما ظهر في تقرير ابن مالك. وقد يقال إن الخبر المحذوف في (إلّا المجاهرون) واضح من السياق؛ إذ المقصود كما ذُكر سابقًا (لا يعافون)، والجواب أن مثل هذا المعنى يظهر مع النصب أيضًا لو قيل (كل أمتي معافًى إلا

(*) رسالة الدكتوراه للدكتور جواد الدخيل الموسومة بـ: إشباع الحركات في اللغة العربية: وظائفه ودلالاته، رسالة (دكتوراه)، جامعة الملك سعود.

(**) انظر على سبيل المثال: مقاله (إن حرف زائد) في منتدى الفصيح: http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=39195

(***) كتراجعه عن قول في أنواع (ما) مع (دام).

(****) قال أبو أوس عند إيراد هذه القاعدة: «تعلمت هذه المسألة من أستاذنا تمام حسان وكنت أناقش معه طالبه محمد القرشي».

المجاهرين) فالمعنى إلا المجاهرين لا يعافون»[118].

ب- التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، وهذا الأصل يراعيه أبو أوس في بعض المواضع المشكلة؛ لأن بعض اللغويين قد يغيب عن ذهنه أن تفسير الظاهرة اللغوية يختلف عما يُدرس للطلاب المبتدئين وغير المختصين، فقد يكون التفسير عميقًا وعسيرًا على المبتدئ وغير المختص، لكنه صحيح، فلا يذهب لتفسير بعيد لأنه يسير، لكننا عند تعليم المبتدئين لا نقحمهم في مثل هذه المواضع.

من أمثلة ذلك أن علامة إعراب الاسم المقصور مقدرة عند النحاة ومحذوفة عنده، والحذف فيه عسر على المبتدئ وغير المختص؛ لذلك قال أبو أوس: «والحق أنّ إهمال أمر العلامة فيه تيسير يناسب النحو التعليمي لا النحو العلمي، ومن أجل ذلك أرى القدماء محقين في افتراضهم تعميم نمط العلامة الإعرابية؛ غير أني أخالفهم في تخيلها على الألف أو تقديرها عليه؛ وأرى العلامة قد حذفت مع حرف الإعراب، وذلك أن هذا الألف الذي ينتهي به اللفظ ليس حرف الإعراب بل خلف منه، وأما حرف الإعراب فقد حذف ونتج عن حذفه مطل للفتحة كان من نتيجتها هذا الألف»[119].

وبعد حديثه عن علامة إعراب المضاف إلى ياء المتكلم قال: «بقي أن نقول إننا في تعليم النحو للصغار وغير المتخصصين لا نحتاج إلى هذا البيان من تقدير أو تفسير، بل يكفي أن نبين أن المضاف إلى ياء المتكلم فاعل أو مفعول أو مجرور دون أن نعني أنفسنا بتكلف بيان حال الحركات»[120].

ج- تأصيل الرفع: الأصل في المعربات أن تكون مرفوعة، ولا تخرج عن الرفع إلا لعامل لفظي، فالمبتدأ لم يرفع بالابتداء والمضارع ليس مرفوعًا بالتجرد، بل لأن الأصل أن يكون مرفوعًا.

وهذا الأصل فسر به أبو أوس بعض المسائل التي بعضها شائك كالقول برافع المبتدأ والمضارع، ومنها أنه فسر رفع (أيُّها) في النداء.

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة والبحث خرج الباحث ببعض النتائج والتوصيات، من أهمها:

1- التجديد النحوي في العصر الحديث ينقسم إلى قسمين: تجديد من خارج النظرية النحوية العربية، وهو تجديد العلماء الذين جاؤوا بأنحاء صورية جديدة لتفسير العربية كأحمد المتوكل بنظرية النحو الوظيفي وعبد القادر الفهري بنظرية النحو التوليدي التحويلي، وتجديد من داخل النظرية النحوية العربية، والمجددون من داخل النظرية النحوية ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: سلفيون، إصلاحيون، ناقدون.

ورأى البحث أن أبا أوس من الإصلاحيين، وقد تأثرت نزعته التجديدية بالإمام السهيلي وداود عبده وجواد الدخيل وتمام حسان.

2- جل الآراء التي اجتهد بها أبو أوس هي آراؤه الخاصة.

3- جاء التجديد عند أبي أوس على ثلاث صور، إما برأي جديد لم يسبق إليه، أو رأي قديم أو حديث توسع به، أو تعليل جديد لرأي قديم، ويمكن أن نجمل أهم آرائه الواردة في البحث على النحو الآتي:

- حركات الإعراب عند أبي أوس ست حركات، ثلاث قصيرة (الضمة، الكسرة، الفتحة)، وثلاث طويلة (ضمة طويلة، كسرة قصيرة، فتحة طويلة)، ولا يرى أن ثبوت النون أو حذفها أو حذف حرف العلة من الحركات، ولا يرى كذلك أن الحروف تنوب عنها أو أن الحركات ينوب بعضها عن بعض.

- الأدوات عند أبي أوس كلمات استعملت استعمالًا وظيفيًا في الجملة لإضافة معنى خاص كالاستفهام أو الشرط وغيرهما، وتعامل هذه الكلمات معاملة الحرف دون النظر لأصلها الصرفي سواء كان اسمًا أو فعلًا، ومن هذا الظروف المبهمة، فهي عنده حروف إذا جرت ما بعدها وإن كانت في الأصل أسماء.

- يذهب أبو أوس إلى أن أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا محل لها من الإعراب؛ لأنها أدوات استعملت استعمالًا وظيفيًا.

- له في تفسير بعض الوظائف النحوية وتعليلها آراء، منها: أنه يرى أن التمييز ليس وظيفة بذاتها، بل هو منصوب على نزع الخافض، ويرى كذلك أن التوكيد المعنوي من البدل، ويرى أن الفاعل الذي سد مسد الخبر مبتدأ مؤخر والوصف قبله خبر مقدم.

- يرى أبو أوس أن العمل قد يكون شكليًا لا يتعدى العلامة الإعرابية، ومن ذلك عنده (إن وأخواتها)، فهي تعمل عملًا شكليًا، فلا تغير المبتدأ عن حاله إلا من حيث الشكل، فهي بذلك مثل حروف الجر الزائدة التي تدخل على المبتدأ والفاعل والخبر ولا تغيرها إلا شكليًا.

- يفسر أبو أوس بعض الأدوات النحوية بمعان غير تفسير النحاة، كالقول أن معنى (رب) هو الاحتمال، وبالقول أن (أنَّ) لا تفيد التوكيد، بل تفيد الربط بين الجملتين فقط.

4- بدا أثر بعض العوامل في آراء أبي أوس، منها: أنه كان مستوعبًا للتراث وآراء النحاة بما حباه الله من ذهن متوقد وبصيرة نافذة، وأثر كذلك اطلاعه على الدراسات الحديثة في تناوله للمسائل المدروسة، كذلك أثر فيه تواضعه والانتفاع بزملائه، وشجاعته العلمية في طرح ما قد يُعارض من المتخصصين، وأثر فيه أيضًا تمسكه ببعض الأصول المنهجية كمبدأ (اللغة أعم من قواعدها)، والتفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي.

5- يوصي الباحث بتأليف كتاب علمي قائم على تجديدات أبي أوس، كقوله في حركات الإعراب والإعراب الشكلي والأسماء التي لا محل له من الإعراب وتأصيل الرفع وغيرها، ثم تدرس عينة تجريبية النحو بطريقة أبي أوس وتدرس عينة ضابطة النحو بطريقة النحاة، ثم يرى أثر ذلك.

6- آراء أبي أوس النحوية واجتهاداته الخاصة أكثر مما حواه هذا البحث؛ إذ المساحة المتاحة للبحث لم تكن كافية لتتبع آرائه النحوية كلها؛ لذلك يوصي الباحث أن تُدرس آراؤه النحوية بدراسة موسعة عميقة كرسالة دكتوراه أو نحوها، والمطلع على كتب أبي أوس وبحوثه يجدها مادة ثرية للدراسة والبحث، وقد شرع الباحث بكتابة بحث قصير يبرز أهم مظاهر التجديدات الدلالية عند أبي أوس.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المصادر والمراجع

(مرتبة حسب تسلسل ورودها في البحث).

(1) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، ط1، الرياض، 2015م، (ص9).

(2) طعامنة، سجى، إسهامات إبراهيم الشمسان في الدرس اللغوي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المقدمة، 2018م، (ص1).

(3) فضيل، إبراهيم، التجديد في النحو العربي بين علماء العربية قديماً وحديثاً، مجلة ابن منظور لعلوم اللغة العربية، العدد (1)، (د.ت)، (ص52).

(4) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط30، 1994م، (5/1).

(5) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، 2007م، (ص14).

(6) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، (مرجع سابق)، (ص114).

(7) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1987م، (ص72).

(8) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص91، 93).

(9) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1982م، (177/1).

(10) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، (مرجع سابق)، (178/1).

(11) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، مخطوط منشور في موقع أبي أوس الشخصية، (ص3).

(12) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، (17/1).

(13) السهيلي، عبد الرحمن، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1992م، (ص87).

(14) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص130).

(15) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (مرجع سابق)، (ص25).

(16) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، (17/1).

(17) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (ص58).

(18) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، (75/1).

(19) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص6).

(20) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص6).

(21) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص123).

(22) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص124).

(23) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (مرجع سابق)، (34/1-35).

(24) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، (مرجع سابق)، (84/1-85).

(25) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (مرجع سابق)، (36/1).

(26) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، (ص236).

(27) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، (227/3).

(28) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، (مرجع سابق)، (228/3).

(29) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص125).

(30) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، علل التثنية، (مرجع سابق)، (ص57).

(31) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (83/1).

(32) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، (مرجع سابق)، (218/3).

(33) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص8).

(34) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص9).

(35) فليش، هنري، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، دار المشرق، بيروت، ط2، 1983م، (ص48).

(36) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، (مرجع سابق)، (ص235).

(37) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، (221/3).

(38) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص73).

(39) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص10).

(40) السهيلي، عبد الرحمن، نتائج الفكر في النحو، (مرجع سابق)، (ص84).

(41) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص138).

(42) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، (55/1).

(43) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص11).

(44) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص72).

(45) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص21).

(46) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، (279/3).

(47) السهيلي، عبد الرحمن، نتائج الفكر في النحو، (مرجع سابق)، (ص243).

(48) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص14).

(49) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، (مرجع سابق)، (154/5).

(50) السهيلي، عبد الرحمن، أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مكتبة السعادة، 1970م، (ص28).

(51) الشمسان، إبراهيم، شؤون لغوية، نادي الجوف الأدبي الثقافي، ط1، 1440هـ، (ص81).

(52) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص32).

(53) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ط1، 2000م، (346/4).

(54) سيبويه، الكتاب، (مرجع سابق)، (397/2).

(55) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص67).

(56) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص68).

(57) سعيد، عبدالوارث، في إصلاح النحو العربي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1985م، (ص128).

(58) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (26/4).

(59) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص70، 71).

(60) ابن الوراق، محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، (ص345).

(61) الكحلة، عبد الوهاب، المنادى والتعليل الصوتي لبنيته، مجلة التربية والعلم، مجلد 12، العدد (1)، 2005م، (ص258).

(62) هلال، عبدالعظيم، حركات التجديد في النحو العربي بين القبول والرفض، بحث نشر في المؤتمر العلمي الدولي الأول لجامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالزقازيق، 2009م، (ص71).

(63) العكبري، عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، (132/2).

(64) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص42).

(65) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (مرجع سابق)، (566/2).

(66) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطابع الدجوي، القاهرة، ط1، 1981م، (ص172-173).

(67) ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر، القاهرة، 1974م، (ص74).

(68) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، (195/2).

(69) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص150).

(70) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، (مرجع سابق)، (ص165).

(71) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، (مرجع سابق)، (ص172).

(72) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص43-44).

(73) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، (مرجع سابق)، (ص129).

(74) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، (379/2).

(75) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص37).

(76) الشمسان، إبراهيم، شؤون لغوية، (مرجع سابق)، (ص108).
الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص37، 38).

(77) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، (124/2).

(78) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص76-77).

(79) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م، (278/1).

(80) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص75).

(81) الصعيدي، عبدالمتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، 1947م، (ص251).

(82) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، تعميم قاعدة النمط في النحو العربي: دراسة في منهج التقعيد، (مرجع سابق)، (ص26).

(83) الصعيدي، عبدالمتعال، النحو الجديد، (مرجع سابق)، (ص129).

(84) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (230/1).

(85) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (227/1).

(86) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (519/3).

(87) الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م، (357/2).

(88) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص103).

(89) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص103-104).

(90) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، (272/1).

(91) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مساحة لغوية، نادي المدينة المنورة الأدبي، ط1، 2000م، (ص61).

(92) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مساحة لغوية، (مرجع سابق)، (ص62).

(93) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل لابن يعيش، (مرجع سابق)، (243/1).

(94) الشمسان، إبراهيم، شؤون لغوية، (مرجع سابق)، (ص86).

(95) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (166/4).

(96) الشمسان، إبراهيم، شؤون لغوية، (مرجع سابق)، (ص90).

(97) الشمسان، إبراهيم، شؤون لغوية، (مرجع سابق)، (ص91).

(98) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، (مرجع سابق)، (171/4).

(99) الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: كتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005م.

(100) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (320/2).

(101) الغامدي، عزة علي الشدوي، التقليل والتكثير: دراسة نحوية تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض، (ص5).

(102) الشمسان، إبراهيم، شؤون لغوية، (مرجع سابق)، (ص247).

(103) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص80).

(104) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (253/1).

(105) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص81).

(106) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (مرجع سابق)، (352/1).

(107) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مساحة لغوية، (مرجع سابق)، (ص54).

(108) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، (387/2-388).

(109) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، (مرجع سابق)، (86/4).

(110) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، (مرجع سابق)، (ص313).

(111) بسندي، خالد، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي: المصطلح والمنهج نقد ورؤية، مجلة الخطاب الثقافي العدد (3)، 2008م، (ص84).

(112) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص83).

(113) عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية (1)، دار جرير، الأردن، ط1، 2010م، (ص115).

(114) انظر: الشمسان، أبو أوس إبراهيم، من شجون اللغة، نادي القصيم الأدبي، ط1، 2017م، (ص41).

(115) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص83).

(116) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (مرجع سابق)، (2/6).

(117) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص85).

(118) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص18).

(119) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص60-61).

(120) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، مسائل نحوية، (مرجع سابق)، (ص63).

List of sources and references

(1) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, t1, alryad, 2015m, (p 9).

(2) T'eamnh, sja, eshamat ebrahym alshmsan fy aldrs allghwy, rsalh majstyr, jam'eh al albyt, almqdmh, 2018m, (p 1).

(3) Fdyl, ebrahym, altjdyd fy alnhw al'erby byn 'elma' al'erbyh qdymaan whdythaan, mjlh abn mnzwr l'elwm allghh al'erbyh, al'edd (1), (d.t), (p 52).

(4) Alghlayyny, mstfa, jam'e aldrws al'erbyh, almktbh al'esryh, t30, 1994m, (1/5).

(5) Mstfa, ebrahym, ehya' alnhw, m'essh hndawy, 2007m, (p14).

(6) Mstfa, ebrahym, ehya' alnhw, (mrj'e sabq), (p114).

(7) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, thqyq: mazn almbark, dar alnfa'es, byrwt, t5, 1987m, (p72).
(8) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p91, p93).
(9) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh alkafyh alshafyh, thqyq: 'ebdalmn'em hrydy, jam'eh am alqra, mrkz albhth al'elmy wehya' altrath aleslamy, klyh alshry'eh waldrasat aleslamyh, mkh almkrmh, t1, 1982m, (1/177).
(10) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh alkafyh alshafyh, (mrj'e sabq), (1/178).
(11) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, mkhtwt mnshwr fy mwq'e aby aws alshkhsyh, p3).
(12) Alanbary, abw albrkat 'ebd alrhmn bn mhmd, alensaf fy msa'el alkhlaf byn alnhwyyn albsryyn walkwfyyn, almktbh al'esryh, t1, 2003m, (1/17).
(13) Alshyly, 'ebd alrhmn, nta'ej alfkr fy alnhw, thqyq: 'eadl 'ebd almwjwd, w'ely mhmd m'ewd, almktbh al'elmyh, byrwt, t1, 1992m, (p87).
(14) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p130).
(15) Alanbary, abw albrkat 'ebd alrhmn bn mhmd, alensaf fy msa'el alkhlaf byn alnhwyyn albsryyn walkwfyyn, (mrj'e sabq), (p25).
(16) Sybwyh, alktab, thqyq: 'ebd alslam mhmd harwn, mktbh alkhanjy, alqahrh, t3, 1988m, (1/17).
(17) Abn jny, abw alfth 'ethman bn jny, 'ell altthnyh, thqyq: sbyh altmymy, mktbh althqafh aldynyh, msr, (p58).
(18) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh tshyl alfwa'ed, thqyq: 'ebdalrhmn alsyd, wmhmd almkhtwn, hjr lltba'eh walnshr waltwzy'e wale'elan, t1, 1990m, (1/75).
(19) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p6).
(20) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p6).
(21) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p123).
(22) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p124).
(23) Alanbary, abw albrkat 'ebd alrhmn bn mhmd, alensaf fy msa'el alkhlaf byn alnhwyyn albsryyn walkwfyyn, (mrj'e sabq), (1/34-35).
(24) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh alkafyh alshafyh, (mrj'e sabq), (1/84-85).
(25) Alanbary, abw albrkat 'ebd alrhmn bn mhmd, alensaf fy msa'el alkhlaf byn alnhwyyn albsryyn walkwfyyn, (mrj'e sabq), (1/36).
(26) Alzmkhshry, abw alqasm mhmwd bn 'emr, almfsl fy sn'eh ale'erab, thqyq: 'ely mlhm, mktbh alhlal, byrwt, t1, 1993m, (p236).
(27) Abn y'eysh, abw albqa' y'eysh bn 'ely, shrh almfsl labn y'eysh, qdm lh: emyl bdy'e y'eqwb, dar alktb al'elmyh, byrwt, t1, 2001m, (3/227).
(28) Abn y'eysh, abw albqa' y'eysh bn 'ely, shrh almfsl labn y'eysh, (mrj'e sabq), (3/228).
(29) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p125).
(30) Abn jny, abw alfth 'ethman bn jny, 'ell altthnyh, (mrj'e sabq), (p57).
(31) Alsywty, jlal aldyn 'ebd alrhmn bn kmal aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, thqyq: 'ebdalhmyd hndawy, almktbh altwfyqyh, msr, (1/83).
(32) Abn y'eysh, abw albqa' y'eysh bn 'ely, shrh almfsl labn y'eysh, (mrj'e sabq), (3/218).
(33) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p8).
(34) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p9).
(35) Flysh, hnry, al'erbyh alfsha: nhw bna' lghwy jdyd, dar almshrq, byrwt, t2, 1983m, (p48).
(36) Alzmkhshry, abw alqasm mhmwd bn 'emr, almfsl fy sn'eh ale'erab, (mrj'e sabq), (p235).
(37) Abn y'eysh, abw albqa' y'eysh bn 'ely, shrh almfsl labn y'eysh, (3/221).
(38) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p73).
(39) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p10).
(40) Alshyly, 'ebd alrhmn, nta'ej alfkr fy alnhw, (mrj'e sabq), (p84).
(41) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p138).
(42) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh tshyl alfwa'ed, (mrj'e sabq), (1/55).
(43) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (s11).
(44) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p72).
(45) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p21).
(46) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh tshyl alfwa'ed, (mrj'e sabq), (3/279).
(47) Alshyly, 'ebd alrhmn, nta'ej alfkr fy alnhw, (mrj'e sabq), (p243).
(48) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p14).
(49) Abn y'eysh, abw albqa' y'eysh bn 'ely, shrh almfsl labn y'eysh, (mrj'e sabq), (5/154).
(50) Alshyly, 'ebd alrhmn, amaly alshyly, thqyq: mhmd ebrahym albna, mktbh als'eadh, 1970m, (p28).
(51) Alshmsan, ebrahym, sh'ewn lghwyh, nady aljwf aladby althqafy, t1, 1440h, (p81).
(52) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p32).
(53) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, thqyq: 'ebdalltyf alkhtyb, almjls alwtny llthqafh walfnwn waladb, alkwyt, t1, 2000m, (4/346).
(54) Sybwyh, alktab, (mrj'e sabq), (2/397).
(55) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p67).
(56) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p68).
(57) S'eyd, 'ebdalwarth, fy eslah alnhw al'erby, dar alqlm llnshr waltwzy'e, alkwyt, 1985m, (p128).
(58) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, awdh almsalk ela alfyh abn malk, thqyq: ywsf albqa'ey, dar alfkr lltba'eh walnshr waltwzy'e, (4/26).
(59) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p70, 71).
(60) Abn alwraq, mhmd bn 'ebdallh, 'ell alnhw, thqyq: mhmwd aldrwysh, mktbh alrshd, alryad, t1, 1999m, (p345).
(61) Alkhlh, 'ebd alwhab, almnada walt'elyl alswty lbnyth, mjlh altrbyh wal'elm, mjld 12, al'edd (1), 2005m, (p258).
(62) Hlal, 'ebdal'ezym, hrkat altjdyd fy alnhw al'erby byn alqbwl walrfd, bhth nshr fy alm'etmr al'elmy aldwly alawl ljam'eh alazhr klyh allghh al'erbyh balzqazyq, 2009m, (p71).
(63) Al'ekbry, 'ebdallh bn alhsyn, allbab fy 'ell albna' wale'erab, thqyq: 'ebdalelh alnbhan, dar alfkr, dmshq, t1, 1995m, (2/132).
(64) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p42).
(65) Alsywty, jlal aldyn 'ebd alrhmn bn kmal aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, (mrj'e sabq), (2/566).

(66) Alshmsan, abw aws ebrahym, aljmlh alshrtyh 'end alnhah al'erb, mtab'e aldjwy, alqahrh, t1, 1981m, (p172-173).
(67) Abn mda', ktab alrd 'ela alnhah, thqyq: shwqy dyf, dar alfkr, alqahrh, 1974m, (p74).
(68) Abn 'eqyl, 'ebdallh bn 'ebdalrhmn, shrh abn 'eqyl 'ela alfyh abn malk, thqyq: mhmd mhyy aldyn 'ebdalhmyd, dar altrath, alqahrh, t20, 1980m, (2/195).
(69) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p50).
(70) Alshmsan, abw aws ebrahym, aljmlh alshrtyh 'end alnhah al'erb, (mrj'e sabq), (p165).
(71) Alshmsan, abw aws ebrahym, aljmlh alshrtyh 'end alnhah al'erb, (mrj'e sabq), (p172).
(72) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p43-44).
(73) Alzjajy, 'ebd alrhmn bn eshaq, aleydah fy 'ell alnhw, (mrj'e sabq), (p129).
(74) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh tshyl alfwa'ed, (mrj'e sabq), (2/379).
(75) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p37).
(76) Alshmsan, ebrahym, sh'ewn lghwyh, (mrj'e sabq), (p108).
alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p37, 38).
(77) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh tshyl alfwa'ed, (mrj'e sabq), (2/124).
(78) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p76-77).
(79) Alsyrafy, abw s'eyd alhsn bn 'ebdallh, shrh ktab sybwyh, thqyq: ahmd hsn mhdly, w'ely syd 'ely, dar alktb al'elmyh, byrwt, t1, 2008m, (1/278).
(80) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p75).
(81) Als'eydy, 'ebdalmt'eal, alnhw aljdyd, dar alfkr al'erby, 1947m, (p251).
(82) Alshmsan, abw aws ebrahym, t'emym qa'edh alnmt fy alnhw al'erby: drash fy mnhj altq'eyd, (mrj'e sabq), (p26).
(83) Als'eydy, 'ebdalmt'eal, alnhw aljdyd, (mrj'e sabq), (p129).
(84) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (1/230).
(85) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (1/227).
(86) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (3/519).
(87) Alrdy, mhmd bn alhsn, shrh alrdy 'ela alkafyh, thqyq: ywsf hsn 'emr, mnshwrat jam'eh qarywns, bnghazy, t2, 1996m, (2/357).
(88) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p103).
(89) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p103-104).
(90) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh tshyl alfwa'ed, (mrj'e sabq), (1/272).
(91) Alshmsan, abw aws ebrahym, msahh lghwyh, nady almdynh almnwrh aladby, t1, 2000m, (p61).
(92) Alshmsan, abw aws ebrahym, msahh lghwyh, (mrj'e sabq), (p62).
(93) Abn y'eysh, abw albqa' y'eysh bn 'ely, shrh almfsl labn y'eysh, (mrj'e sabq), (1/243).
(94) Alshmsan, ebrahym, sh'ewn lghwyh, (mrj'e sabq), (p86).
(95) Almbrd, mhmd bn yzyd, almqtdb, thqyq: mhmd 'ebd alkhalq 'ezymh, 'ealm alktb, byrwt, (4/166).
(96) Alshmsan, ebrahym, sh'ewn lghwyh, (mrj'e sabq), (p90).
(97) Alshmsan, ebrahym, sh'ewn lghwyh, (mrj'e sabq), (p91).
(98) Almbrd, mhmd bn yzyd, almqtdb, (mrj'e sabq), (4/171).
(99) Alfyrwzabada, mjd aldyn abw tahr mhmd bn y'eqwb, alqamws almhyt, thqyq: ktb thqyq altrath fy m'essh alrsalh, m'essh alrsalh lltba'eh walnshr waltwzy'e, byrwt, t8, 2005m.
(100) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (2/320).
(101) Alghamdy, 'ezh 'ely alshdwy, altqlyl waltkthyr: drash nhwyh ttbyqyh, (rsalh majstyr ghyr mnshwrh), jam'eh almlk s'ewd, alryad, (p5).
(102) Alshmsan, ebrahym, sh'ewn lghwyh, (mrj'e sabq), (p247).
(103) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (s80).
(104) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (1/253).
(105) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p81).
(106) Abn hsham, 'ebdallh bn ywsf, mghny allbyb 'en ktb ala'earyb, (mrj'e sabq), (1/352).
(107) Alshmsan, abw aws ebrahym, msahh lghwyh, (mrj'e sabq), (p54).
(108) Abn jny, abw alfth 'ethman, alkhsa'es, alhy'eh almsryh al'eamh llktab, msr, t4, (2/387-388).
(109) Abn malk, mhmd bn 'ebdallh, shrh tshyl alfwa'ed, (mrj'e sabq), (4/86).
(110) Alshmsan, abw aws ebrahym, aljmlh alshrtyh 'end alnhah al'erb, (mrj'e sabq), (p313).
(111) Bsndy, khald, mhawlat altjdyd waltysyr fy alnhw al'erby: almstlh walmnhj nqd wr'eyh, mjlh alkhtab althqafy al'edd (3), 2008m, (p84).
(112) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p83).
(113) 'Ebdh, dawd, drasat fy 'elm aswat al'erbyh (1), dar jryr, alardn, t1, 2010m, (p115).
(114) Anzr: alshmsan, abw aws ebrahym, mn shjwn allghh, nady alqsym aladby, t1, 2017m, (p41).
(115) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p83).
(116) Alsywty, jlal aldyn 'ebd alrhmn bn kmal aby bkr, hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, (mrj'e sabq), (6/2).
(117) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p85).
(118) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p18).
(119) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p60-61).
(120) Alshmsan, abw aws ebrahym, msa'el nhwyh, (mrj'e sabq), (p63).